



جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أثر الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي على
العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

مذكرة نهاية الدراسة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل سياسة خارجية

إشراف الأستاذ:

أ.معمرى خالد

إعداد:

مزارة رشيد

2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الشكر والحمد كثيرا أولا وأخيرا لله وحده العلي القدير الذي وفقنا لإتمام

هذا العمل والشكر موصول لكافة أساتذة قسم العلوم السياسية،

ثم لا بد من إجمال الشكر بصفة خاصة للأستاذ المشرف معمرى خالد

وباقى أعضاء اللجنة المناقشة رئيسا ومناقشين .

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الأفريقي والصحراء في ضوء التوازنات والصراعات الدولية التي باتت تشهدها القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة، كما تسعى الدراسة إلى بحث الدور الجزائري في ما يمكن أن يعتبر حديقة خلفية لها في المنطقة في ظل هذه الإستراتيجية الأمريكية، وتحديد منطلقات دوافع اهتمام كل منهما بمنطقة الساحل الأفريقي.

وتوصلنا أن مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 عرفت تحولات عميقة في العلاقات الدولية حيث أعادت هذه الأحداث إحياء فرضيات صدام الحضارات فيما أهالت التراب على مقولات نهاية التاريخ، ورغم ما فيما قد يتبادر من أن هذه الهجمات قد أحدثت زلزالا في السياسة الخارجية الأمريكية إلى أن الأمر لم يكن كذلك في الواقع ، فليس لهذه الأحداث إلا أنها أعادت ترتيب سلم أولويات الولاية المتحدة الأمريكية وتوجهات سياستها الخارجية في ظل حكم المحافظين الجدد من الجمهوريين حيث أصبحت الحرب على الإرهاب في قمة أولوياتها بعد ما كانت قد تراجعت لصالح قضايا التحول الديمقراطي والتعاون الاقتصادي على عهد حكم الديمقراطيين في فترتي الرئيس كلنتون ، ومع امتلاك الجزائر خبرة متطاولة في مجال مكافحة الإرهاب لم يكن في وسع الولايات المتحدة الأمريكية تجاهل ما كان ليمثل تحالفا استراتيجيا في حربها على الإرهاب ولم يعد الاهتمام الأمريكي بالجزائر مقتصرًا على التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة وإمدادات النفط حيث اتضح مع الوقت أنه يمكن الاعتماد على الجزائر كشريك استراتيجي في كثير من القضايا التي تهم السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا خاصة في منطقتي الساحل الإفريقي والصحراء.

Abstract

Abstract:

This study aims to shed the light on the American strategy towards the Sahel and Africa in light of the international balances and conflicts that have been taking place in the African continent in recent years. The study also seeks to study the Algerian role in what can be considered as a back garden in the region under this American strategy, and identify the starting points of interest for each of the Sahel African region .

We have reached the conclusion that the post-September 11, 2001 events witnessed profound changes in international relations. These events revived the assumptions of the clash of civilizations as the dust settled on the end-of-history arguments, and despite the fact that these attacks may have caused an earthquake in US foreign policy. In fact, these events have rearranged the United States; priorities and foreign policy orientations under neo conservative Republicans, where the war on terrorism has become a top priority after it has retreated in favor of democratization issues and economic cooperation under the rule of Democrats in the periods of President Clinton. With Algeria possessing extensive counterterrorism expertise, the United States was unable to ignore what was to be a strategic alliance in its war on terror, and US interest in Algeria was no longer limited to economic cooperation in energy and oil supplies. It became clear over time that Algeria could be relied upon as a strategic partner in many issues of interest to US foreign policy in Africa, especially in the African Sahel and the Sahara.

مقدمة

مقدمة:

أدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما خلفته من دمار شامل على الولايات المتحدة إلى إعادة هيكله السياسة الخارجية الأمريكية لمواجهة هذه الظاهرة. وتعد الهجمات التي استهدفت أكبر رموز الهيمنة الأمريكية الاقتصادية (مركز التجارة العالمي)، والعسكرية (البنيتاجون) إحدى أهم وأبرز العوامل التي ساهمت في إحداث مجموعة من التغيرات في السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة على حد سواء، وفي تاريخها الحديث، وقد وفرت الهجمات فرصة كبيرة أمام الإدارة لتنفيذ هذه التغيرات سواء على صعيد تطور الأفكار الحاكمة للإدراك والسلوك الأمريكي.

تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية بوضوح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد ، وتركز اهتمامها أكثر بشمال القارة وصحراء الساحل الإفريقي ، شمل الاهتمام جوانب عدة مترابطة أمنية واقتصادية وسياسية تبدأ بقضايا التحول الديمقراطي في المنطقة ولا تنتهي عند التعاون الاقتصادي خاصة في مجال الطاقة مروراً بالتنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية .

تمثل الجزائر واسعة العقد في القارة الإفريقية وتكتسب أهميتها من عوامل عدة طبيعية وسياسية واقتصادية وتاريخية كما تمتلك خبرة متطاولة في مكافحة الإرهاب ، لم يكن في وسع الولايات المتحدة الأمريكية تجاهل ما كان ليمثل حليفاً استراتيجياً في حربها على الإرهاب، حيث لم بعد الاهتمام الأمريكي بالجزائر مقتصر على التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة وإمدادات النفط و اتضح مع الوقت أنه يمكن الاعتماد على الجزائر كشريك في كثير من القضايا التي تمم السياسة الخارجية الأمريكية فالطريق إلى عمق القارة الإفريقية يمر حتماً عبر الجزائر ، القارة التي لطالما ناءت بثقل النفوذ الأوربي على كاهلها ،

تبعية واستغلالا واستنزافا صارت تتطلع إلى شريك أمريكي التفت إليها أخيرا خاصة مع وصول الرئيس " باراك أوباما " كأول رئيس من أصول أفريقية .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تحتل السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، باهتمام كبير من الباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ليس فقط لما تمتاز به من تعقيد وكثافة وتشابك، ولكن أيضا -وخاصة- للدور القيادي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة العالمية.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي والصحراء نقطة امتداد جغرافية وحضارية، وعلى قدر كبير من الأهمية الإستراتيجية، نظرا لتواصلها مع شمال إفريقيا، إفريقيا ما وراء الصحراء، ما أنتج اهتماما متزايدا وكبيرا بها لدى القوى الكبرى، وبخاصة فرنسا بالاعتماد على المحدد التاريخي، والولايات المتحدة الأمريكية بناء على المعيار الواقعي، إضافة إلى الصين، بناء على معطيات اقتصادية بحتة، ودول أخرى صاعدة تسعى لتحقيق النفوذ في عمق القارة الإفريقية.

لطالما كانت الجزائر تمثل إحدى حداثق فرنسا الخلفية في القارة الإفريقية ان لم تكن أهمها بحكم التاريخ، ولان التاريخ يصنع اليوم، فقد تزايد الاهتمام الأمريكي بالجزائر كرافد مهم في الإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية عموما وتجاه منطقتي الساحل والصحراء خصوصا، فكانت هذه الدراسة بحثا عن الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها الجزائر في محيطها الإقليمي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل التوجهات الجديدة لسياستها الخارجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إثراء للمكتبة الجامعية التي تعاني نقصا فادحا في المصادر والمراجع التي تتناول الموضوع.

الإشكالية:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي في ضوء التوازنات والصراعات الدولية التي باتت تشهدها القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة على العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما تسعى الدراسة إلى بحث الدور الجزائري في ما يمكن أن يعتبر حديقة خلفية لها في المنطقة في ظل هذه الإستراتيجية الأمريكية، وتحديد منطلقات و دوافع اهتمام كل منهما بمنطقة الساحل الإفريقي. وعليه تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى أثرت الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي على العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

للإجابة على هذه الإشكالات تفرض طبيعة الموضوع الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي أهم التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

- ما هي أسباب الاهتمام الأمريكي بمنطقتي الساحل الإفريقي والصحراء؟

- ماهي وسائل وآليات الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقتي الساحل الإفريقي والصحراء؟

- ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة؟

- كيف كانت العلاقات الأمريكية الجزائرية قبل الحادي عشر من سبتمبر؟

- ما هي الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة وكيف انعكست إستراتيجيتها للساحل

على طبيعة التعاون بين البلدين على المستويين الأمني والاقتصادي؟

تحيلنا هذه الأسئلة على جملة من الفرضيات:

- الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي جزء من إستراتيجيتها الشاملة لمحاربة الإرهاب .
- تهدف الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل إلى تأمين استمرار الإمداد بالنفط الإفريقي.
- تهدف الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي إلى محاصرة النفوذ الأوروبي والصيني المتزايد.
- اتسمت العلاقات الأمريكية الجزائرية في الفترة التي سبقت الحادي عشر من سبتمبر بالارتباك والتردد والانسحاب لصالح نفوذ القوى التقليدية في إفريقيا.
- تستمد الجزائر أهميتها الجيوسياسية من جملة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والأمنية والتاريخية.
- خرجت الجزائر من دائرة الاتهام بتصدير الإرهاب إلى دائرة الشريك الاستراتيجي في مجال مكافحته.
- لم ترق العلاقات الاقتصادية الأمريكية الجزائرية إلى درجة الشراكة نتيجة العوامل والمعوقات الداخلية.

حدود الدراسة :

يتناول موضوع الدراسة الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقتي الساحل الإفريقي والصحراء ومكانة الجزائر في هذه الإستراتيجية، فهو محدد من حيث المدى بدراسة مظاهر التواجد الأمريكي في المنطقة وبطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في محيطها الإقليمي، كما هو محدد زمنيا من خلال تركيز البحث على فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، إلا أن هذا لم يمنع من الرجوع إلى بعض المحطات التاريخية السابقة التي شكلت خلفية المشهد اليوم.

الإطار المنهجي للدراسة:

لكل بحث علمي أو دراسة أكاديمية منهج خاص تتبعه في معالجة المشكلة التي تطرحها، تهدف من خلالها الوصول إلى نتائج، فالمنهج يعرف على أنه " الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة ".¹

فرضت طبيعة الموضوع استخدام أكثر من منهج، فالظواهر السياسية و الاجتماعية هي ظواهر معقدة ومركبة متعددة الأبعاد والمتغيرات ما يصعب من مهمة دراستها اعتمادا على منهج واحد، هذا دفعنا إلى اعتماد أكثر من منهج منها المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بجمع ودراسة المعطيات ودراستها كما هي في الواقع العملي ووصفها كما ونوعا، والمنهج المقارن لفهم ومقارنة برامج أهم الفاعلين في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد لجأنا في بعض مفاصل هذا البحث إلى تحليل المحتوى لتفسير بعض التوجهات.

أدبيات الدراسة:

توجد عديد الأبحاث والدراسات التي تناولت الإستراتيجية الأمريكية في عموم إفريقيا وفي منطقتي الساحل الإفريقي والصحراء على وجه الخصوص ولكن لم نقف في حدود اطلاعنا الخاص على دراسة سلطت الضوء بما يكفي على مكانة الجزائر ودورها في هذه الإستراتيجية ضمن محيطها الإقليمي، غير اننا لم نعد دراسات سلطت الضوء على بعض عناصر وأبعاد هذا الدور ضمن أبحاث تتعلق بالحرب على الإرهاب أو بمكانة المنطقة المغاربية في السياسة الخارجية الأمريكية كما فعل الأستاذان، أمين البار و منير البسكري، في كتابهما الموسوم: "مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية"، الصادر عن مكتبة الوفاء القانونية بمصر العام 2001م، كما وقع في أيدينا عديد المذكرات والرسائل الجامعية التي

¹ بوحوش عمار- الذنبيات محمد محمود : منهج البحث العلمي، عمان، الأردن مكتبة المنار، 1989، 20.

تتناول دور البعد الاقتصادي خاصة عنصر الطاقة في توجيه السلوك الخارجي الأمريكي، الأمر الذي صعب البحث في الموضوع حيث تم الاعتماد على الكثير من الدراسات والمقالات العلمية وخاصة على التقارير الصادرة عن وزارتي الخارجية و التجارة الأمريكيتين، إضافة الى وكالة الاستخبارات المركزية وصندوق النقد الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر.

الفصل الأول:

السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي

عشر من سبتمبر: الأطر الفكرية والمؤسسية والتنسيقية

تعتبر دراسة السياسة الخارجية الأمريكية عملية بالغة التعقيد لجملة من الأسباب أولها الخلفية التاريخية التي يركز عليها النظام الدستوري الأمريكي الذي تجسدت فيه ليبرالية القرن الثامن عشر من خلال الأحداث الهامة التي وقعت في اجتماع " فيلادلفيا " العام 1787¹

وثانيها جملة التناقضات التي تطبع المجتمع الأمريكي ثم ثالثا الطابع المؤسسي الذي تتخذه عملية صناعة القرار في حد ذاتها التي ورغم ما تحيل عليه من معاني الاستقلالية إلا أن تداخل أهداف ومصالح الأطراف الفاعلة فيه يسم العملية بالبطء نتيجة الرقابة المتبادلة التي تميز الأنظمة القائمة على الفصل الشديد بين السلطات²، يضاف إلى جملة هذه الأسباب تنوع العوامل المتدخلة في عملية صناعة القرار المتعلق بالسياسة الخارجية خاصة العامل الخارجي المرتبط بالنسق الدولي إضافة إلى البيئة النفسية لصانع القرار لكن قبل مباشرة دراسة محددات ومبادئ السياسة الخارجية الأمريكية والأطر والمسارات التي تتخذها عملية صناعة القرار يبدو من المفيد فهم بعض المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية، فالسياسة الخارجية ظاهرة قابلة للوصف والتفسير العلمي وبالتالي فمن الممكن إخضاعها للدراسة العلمية عن طريق الملاحظة والتجريب والمقارنة.

إن السياسة الخارجية كحقل معرفي، هي ذلك العلم الذي يعنى بواقع السلوكيات الخارجية للوحدات الدولية واستقرارها باستخدام المناهج العلمية من أجل التفسير والتنبؤ، وبالتالي فإن السياسة الخارجية لا يمكن فصلها عن نظرية العلاقات الدولية، وقد عرفها العديد من الباحثين تعريفات عديدة.

1 لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996، ص 09.

2 أمين البار ومنير البسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 09.

فهي حسب دانيال باب:

"الأهداف المباشرة لمجموع الأفعال التي تتخذها الدولة من أجل إنجاز أهداف

سياستها الخارجية" ¹

ويعرفها "كينت تومبسون :

"السياسة الخارجية هي النظرة الإيديولوجية، والنظرة التحليلية، أما الأولى فتفترض

أن السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات

السياسية الاجتماعية والدينية السائدة وتصنف السياسة الخارجية ديمقراطية

واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية ، أما الثانية فتفترض أن

للسياسة الخارجية عدة مقومات منها : تقاليد الدولة التاريخية، وموقعها الجغرافي

والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته" ².

ويعرفها "كورت" على أنها :

"برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا

تصل حد الحرب "

1 عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث ، دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، الجزائر ، قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص92.

2 كينت تومبسون ، نظريات السياسة الخارجية ومعطلاتها، بيروت، منيه مؤسسة فرانكين ، 1996 ، ص459.

ويضيف أنها تعبر عن :

" مجموع المبادئ التي في ظلها تدار العلاقات الدولية مع الدول الأخرى"¹

ويقول : " تشارلز" هيرمان :

تألف السياسة الخارجية من السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو

من يمثلونهم والتي يتصدرون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"²

يجمع علماء السياسة بشكل عام و العلاقات الدولية بشكل خاص، ألا تعريف متفق عليه للسياسة

الخارجية ما يعكس تعقد الظاهرة من ناحية وتعدد أبعادها من ناحية أخرى.

1 kurt, How foreign policy is made New York, 1999, 12

2 سمير أحمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، دار الزهران للنش والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص20.

المبحث الأول: الإطار الفكري للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

وهي يمكن تسميته بالثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية، بغض النظر عن يتسلم الحكم من الجمهوريين أو الديمقراطيين وترتبط عامة بإستراتيجيتي الدفاع والاقتصاد، تمثل في الغالب محل اتفاق بين الحزبين، ورغم الاتفاق في الغايات إلا أن الخلفية الفكرية كما الوسائل تعرف اختلافات بينة، وفي الواقع لا يمكن فهم السياسة الخارجية بشكل دقيق إلا من خلال التيارات المتحكمة فيها، يوجد تياران يمثلان السياسة الخارجية الأمريكية يختلفان من حيث الأهداف والوسائل :

التيار الأول: يرون بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مساوئ النظام الرأسمالي، فهي قوة عسكرية ظالمة وذات سياسية ليبرالية زائفة " نعوم تشومسكي " هو أحد أبرز ممثلي هذا التيار

التيار الثاني: يمثله عديد من ساهموا في وضع السياسة الخارجية الأمريكية كـ " بريجنسكي " و"هنري كسنجر " ممن يعتقدون بان الولايات المتحدة الأمريكية ليست غير قابلة للهزيمة وبأن عليها أن تدير قوتها النسبية في عالم يعرفه انفجار على جميع الصعد الاقتصادية والديمغرافية والعسكرية.¹

وفيما يتجادب تسطير السياسة الخارجية الحزبان الديمقراطي والجمهوري تنفيذا من خلال التناوب على سيادة الحكم ورغم اتفاقهما - كما أسلفنا- في الخطوط العامة لها، نجد في خلفية المشهد اتجاهين يساعد فهم مركزتهما على تحليل سليم للسياسة الخارجية الأمريكية، اتجاه محافظ يدعوا إلى تكريس الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قائمة وتمثل ذلك من خلال الوسائل الأهداف، نجد ذلك في كتابات

¹شاهر اسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2009 ، ص 08 .

"روبرت كاغان" و"وليام كريستول"، حيث يعتقد هؤلاء بان ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة حاملة وعاقلة لا يتواءم مع أهدافها النهائية وبان عليها أن تجسد صورة لا عقلانية هجومية .¹

اتجاه ثان يكمن في خلفية المشهد المحدد للسياسة الخارجية الأمريكية هو الاتجاه التوالي، الذي ينخرط في تحرير الوضع القائم الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية بما هي قوة إمبراطورية قائمة، إلا أنه يدعوا إلى تمثل دور القوي الخير الذي يشارك القوى الأخرى إدارة العالم كما قال. " هنري لويس " مؤسس مجلة التام قبل عقود من أن على الولايات المتحدة ألا تكون الأقوى فقط بل عليها أن تكون الأفضل للعالم، يمثل هذا التيار "بول كينيدي" الذي تنبأ في كتابه "صعود وهبوط الدول الكبرى" بهبوط الإمبراطورية الأمريكية نتيجة الاتساع الجغرافي البالغ واستنزاف مواردها تبعا لذلك ، وكذلك "مانويل فارلشتاين" الذي يقول في مؤلفه "نهاية العالم كما نعرفه": "السلام الأمريكي انتهى" في إشارة إلى النهاية المحتومة للولايات المتحدة في حال انجرت وراء أطروحات المحافظين .²

أولا : المحافظون الجدد :

على عكس المحافظين التقليديين الذين ساهموا بالقسط الأوفر في تكريس التوجه الانفعالي للولايات المتحدة الأمريكية والانكفاء على الذات والانخراط في مشاريع البني التحتية والتنمية فإن المحافظين الجدد رفضوا كل أشكال العزلة عن العام بل إن التدخل في شؤون الدول الأخرى يعد من صميم أولويات الأمن القومي الأمريكي، لتحقيق الإستراتيجية

1 نفس المرجع ، ص 8 .

2 نفس المرجع ، ص 07.

التي تتوخى تكريس الدور القيادي في الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا كان مبدأ مونرو إعلاناً أمريكياً صريحاً بعدم التدخل الأوروبي أو غيره في شؤون القارة الأمريكية الشمالية والجنوبية على السواء¹ فإن المحافظين الجدد نسفوا هذا المبدأ من الأساس في صورة نزعة تدخلية صريحة .

يعتقد المحافظون الجدد بأن القانون الدولي والمنظمات الدولية غير ذات جدوى في ظل مناخ عام تطبعه الفوضى لذا فقد كان تكريس هذه الفوضى بافتعال الأزمات من أهم وسائلهم لإحكام سيطرتهم على الأوضاع ولأن بعض الأخلاقي تساعد فإن الفوضى قد تكون خلاقة ، يقول جوزيف شومبيتر:

"إن الابتكار هو وليد عملية التدمير الخلاق"²

تأسيس تيار المحافظين الجدد على يد المفكر الألماني ذي الخلفية اليهودية ليوشتراوس الذي هاجر إلى الولايات المتحدة عام الأمريكية عام 1938، بدأ وجود المحافظين الجدد الفعلي في الإدارات الأمريكية المتعاقبة من السبعينيات غير أن نفوذهم تكرر أكثر مع وصول جورج بوش الابن إلى الحكم، وبغض النظر عن الوسائل التي استخدمها هذا التيار فإن الهدف الرئيس بالنسبة لهم كان تكريس مكانة الولايات المتحدة كقطب أوحده وتشكيل العالم وفق رؤيتها باستخدام قوتها المتعاضمة.

نسج المحافظون الجدد شبكة هائلة من مراكز الفكر الرأى ووسائل الإعلام المؤثرة : معهد أمريكان انتربرايز ، مشروع القرن الأمريكي الجديد، معهد هيدسون ، وول ستريت جورنال، ناشيونال ريفيو...

استلهم المحافظون أفكار ليو شتراوس:

1 عبد الفتاح حسن أبو عليه ، تاريخ الأمريكيين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1987 ، ص99.

2 عطري الميلود ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2008/2007 ، ص 23 .

- التأكيد على دور النخبة باعتبارهم أكثر قدرة على تمثل الحقيقة الأساسية للمجتمع والتاريخ .

- استخدام الدين للسيطرة على العامة وفرضه عليهم

- الخداع وإطلاق الأكاذيب النبيلة من أجل حماية الحقيقة.¹

يحسب المحافظون الجدد في الغالب على الحزب الجمهوري رغم تواجدهم أيضا في الحزب الديمقراطي وينطلقون من خلفيات دينية يهودية مسيحية بحيث يمثل الإسلام السياسي بالنسبة لهم الخطر الأول الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم بدايات هذا التيار اليسارية إلا أن تمظهراته الأخيرة تنحوا أكثر نحو الراديكالية مؤمنين القوات الاستياء الأمريكي فالولايات المتحدة الأمريكية بصفتها إمبراطورية الخير مسؤولة عن اجتثاث الشر في العالم .²

ثانيا : البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية :

حمل المهاجرون الجدد إلى العالم الجديد عقيدتهم البروتستانتية المضطهدة في إنجلترا من " آل ستيفارت" بسبب أفكارها الثورية خاصة ما تعلق منها بالطقوس الكنسية كمطالبتهم بالتخلي عن إشارة الصليب وكذا الترابية الكهنوتية، ولدت الولايات المتحدة الأمريكية إذن في حضن البروتستانتية المتحررة من القيود الأرستقراطية التي طبعت العصر الأوروبي الوسيط وبدأ أن العمل هو المبدأ الأقدس في العقيدة الأمريكية الجديدة يقول كالفن :

" مادام المرء لا يستطيع أن يضمن بعمله الصالح موقعه في الجنة لأن هذا

مكتوب سلفا، فالثراء قابل لأن يكون علامة الاصطفاء الإلهي"

1 شاهر إسماعيل الشاهر ، المرج سابق الذكر ، ص 14 .

2 السيد ولد أباه ، عالم مابعد 2001/09/11 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ص 41 .

فامتلاك الثروة هدف وعلاقة الغني بالفقير علاقة مساعدات ومعنويات مباشرة بدون الحاجة إلى محاولة فهم أسباب الفقر في حد ذاتها فجوهر البروتستانتية الجديدة على الأرض الجديدة كان هو العمل بالأرض ضمن إطار من التسامح الديني وتقرير مبدأ خصوصية العلاقة بين العبد وربه.

مكّن استكمال الدولة الجديدة لسيطرتها على كامل أراضيها ضمن عدة حروب داخلية خاضها الوافدون الجدد من بناء القوة الذاتية للولايات المتحدة الأمريكية داخليا حيث أصبح التوسع الخارجي الخطوة الحتمية القادمة، وكنتيحة للقوة الاقتصادية المتنامية تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية تعكس مصالحها القومية المبنية على ثلاث (الدين، التجارة، الثروة)، ويمكن الآن بناء إمبراطورية عظيمة تمتد حتى تشمل غير المؤمنين كما قال "جون آدمز" الرئيس الأمريكي الثاني بعد جورج واشنطن، ثم لا بأس من إعادة تفسير مبدأ مونرو حيث يقول أ.ت. ماهان الكابتن البحري الأمريكي في كتابه

The interest of American in sea power

" على المتحدة الأمريكية أن تنشر نفوذها التجاري في أنحاء الأرض الولايات كلها... إن مبدأ مونرو يوجب على الولايات المتحدة رفض أي نفوذ آخر.. الأمر محكوم بالمصلحة القومية العليا وحدها ، ولأداء مهمة كهذه ينبغي للبلدان يكون جاهزا للحرب.. فالولايات المتحدة، ممثلة للمسيح، ملك العدالة"

ويفتح الكونجرس الأمريكي القرن العشرين ما يلي :

"على التجارة العالمية أن تكون تجارتها وستكون كذلك، فنحن سنملى
البحار بأساطيلنا التجارية، وستبني أسطولا على قدر عظمتنا، وسوف ترسم
معالم طرقنا التجارية مستوطنات كبيرة تحكم نفسها بنفسها وترفع علمنا
وتعمل لأجلنا.. أما مؤسساتنا فسوف تتابع عملنا على أجنحة تجارتنا وسوف
يبلغ القانون الأمريكي والنظام الأمريكي والحضارة والعلم الأمريكيان
الشواطئ الدائمة والمعزولة حتى الآن ستسطع قريبا بنعمة الله"¹

المسيحية هي الديانة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية والمذهب الرئيس هو المذهب البروتستانتي
وأكبر طوائفها هي الطائفة المعمدانية التي يأتي منها الرئيس في قاعدة لم يشذ عنها إلا جون كنيدي
1963-1961.

إن الدستور الأمريكي يفصل الدين عن الدولة ضمن مبدأ الفصل العام حيث: لا يوجد دين رسمي ولا
كنيسة رسمية (توماس جيفرسون، الرئيس الرابع) وتمتنع الدولة عن تمويل أي مؤسسة دينية من الخزانة
العامية ولا تمويل المدارس الدينية من المال العام² و يعد هذا امتدادا للفر دانية الدينية كمبدأ بروتستانتي
ولكن تأثير الدين ظل ماثلا في السياسة الخارجية الأمريكية كلما وصل رئيس متدين كما لا تبدوا العديد
من جماعات المصالح بعيدة عن هذا المعطى خاصة منها جماعات الصهيونية المسيحية وهنا يبدو من
المفيد الإشارة إلى المبالغة التي تعطي الدور اليهودي أكثر من حجمه الحقيقي في صناعة السياسة
الخارجية الأمريكية خاصة في الأدبيات العربية والإسلامية فمع أقرارنا هذا الدور إلا أنه يظل جزءا من

1 نفس المرجع، ص16.

2 شاهر اسماعيل الشاهر، المرجع سابق الذكر، ص19.

المشهد وليس كل المشهد الذي نجد في خلفيته المبادئ البروتستانتية التي تأسست عليها الولايات المتحدة وهي العمل لتحصيل الثروة والفر دانية كثنائية مقدسة.

ورغم ما يبدو من أنها علمانية أمريكية خالصة فإن ما نظر له على أنه فصل بين الكنيسة والدولة لم يكن كذلك في الواقع إنما كان عملية مصالحة ذاتية بينهما ضمن مسعى لدمج الشخصيتين الدينية والسياسية للأمريكيين في كيان يمثل الاستثناء الأمريكي ، ويبدو التعديل الذي أقره الكونغرس على الدستور سنة 1789 واضحا

في ذلك حيث حملت وثيقة الحقوق فيما يختص بالعبادة :

لا يسن الكونغرس أي قانون ينص على إضفاء صفة الرسمية على

"دين ما، ولا يمنع حرية ممارسة دين"

وهي مادة في حماية الدين من الدولة عكس ما قد توحي به للوهلة الأولى وقد حفظ هذا التعديل المجتمع الأمريكي الذي يشهد تنوعا كبيرا في الديانات من التورط في حروب دينية داخليا وخارجيا ولعل السماح الدستوري بحرية الممارسة الدينية مع امتناع الدولة عن التمويل وتكريس الإعفاء الضريبي ساهم في الانتشار القطري للكنائس والمدارس الدينية ما جعل المجتمع الأمريكي يدنو كأكثر الشعوب تدينا.¹

1 عصام عبد الشافي ، الأصول الدينية للسياسة الخارجية الأمريكية ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الأحد ، 30 12h ، <http://rawabetcenter.com/archives/8678> ،

المطلب الثاني : مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية و أهدافها

المهدف هو تلك الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار مدعوماً بالقدرات التأثيرية لدولته إلى ترتيبها خارج حدودها السياسية خدمة لمصلحتها القومية ، في استقراء أجراه الباحث المصري من " سمير مرقص " لنتائج السياسة الخارجية الأمريكية طيلة القرن العشرين من خلال دراسة فترة حكم كل رئيس على حدي ، وجد أن المصلحة الوطنية الأمريكية تعرفت من خلال العناصر التالية :

- تحقيق الأمن ضد التهديد الخارجي .

- تأمين الرفاه الاقتصادي للمواطن .

- دعم وانتشار النظام الرأسمالي .

- التأثير على السياسات الخارجية للحكومات الأخرى .

- مساعدة الأمم الأخرى بغرض تبني النموذج الأمريكي¹ .

في الغالب كان التدخل العسكري الوسيلة الأهم لتحقيق هذه الأهداف إلا أن التحدي الأكبر كان في :

"أن اختبار التاريخ للولايات المتحدة سيكون في ما إذا كنا نستطيع أن نحول

قوتنا المتفوقة حالياً إلى توافق دولي في الرأي، ومبادئنا إلى معايير دولية مقبولة

على نطاق واسع "

كما يقول جوزف ناي نقلاً عن هنري كسنجر² .

1 فراس المهدي ، المرجع السابق نفسه ، ص 18

2 جوزف ناي ، مفارقة القوة الأمريكية ، تعريب محمد توفيق البجيرمي ، العبيكان ، الرياض ، 2003 ، ص 238 .

هناك أربعة أهداف يمكن محاكمة السياسة الخارجية الأمريكية إليها: القوة، السلام، التنمية و المبادئ.¹

1- القوة: وتشمل حالات الحرب أو التدخل العسكري المحدود وحالات الدفاع والعمليات العسكرية

السرية، ولا تثق الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً في المنظمات الدولية ولا القانون الدولي.

2- السلام: يهدف الى تقليل عملية الصراع لا إلا إنهائه وبحسب الرؤية الأمريكية فإن الحديث عن

السلام لا يعني الحديث عن العالم المثالي إنما الإقرار بأنه يوجد الكثير لفعله لتقليل فرص الحرب .

3- التنمية: حيث الدافع الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ولطالما كان المحرك لها

في عديد المناطق سواء لحماية تدفقات البترول أو لتأمين مصالح الشركات العابرة للقارات.

المبادئ: وهي جملة القيم والأفكار التي تمثل الموروث الأمريكي والذي تدافع عنه كالحريات، الديمقراطية

و الكرامة الإنسانية حيث يعرف باراك أوباما تلك القيم الأمريكية بأنها " التي تشترك فيها جميع

الشعوب، وتسعى إليها كافة جموع الإنسانية " ²

وتتوسل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق ذلك جملة من الوسائل لعل أهمها القوة الناعمة وتقديم

المساعدات للدول الصديقة في مقابل التقدم الحاصل في تبني المبادئ والقيم المبشر بها أميركيا، وأكثر

هذه المبادئ مأخوذة من دستور فيلادلفيا 1789 1918 ومبادئ ولسن الأربعة عشر (سنة 1918)

التي ساهم تشكل الثقافة الأمريكية عبر الزمان في تبلورها، ولعل خطاب باراك أوباما بمناسبة فوزه

بالعهدة الثانية يستلهم هذه المبادئ:

1 محمد شعيب ، المخطوط العريضة للسياسات الخارجية الأمريكية ، الجمعة ، 20h43 ، <http://www.masalarabia.com>

2فواز جرجس ، أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 2013/01/31 ، ص04.

"نحن الأمريكيين لا زلنا نعتقد أن تحقيق الأمن والسلام لا يتطلب حرباً دائمة" سوف تبقى أمريكا حجر الرواية في كل تحالف قوي ، وسوف نعمل على تجديد تلك المؤسسات التي تزيد من قدراتنا على معالجة الأزمات حول العالم لأنه لا أحد حول العالم من مصلحته أن يكون هناك عالم أكثر سلماً مثل أمريكا وسوف ندعم الديمقراطية من آسيا إلى إفريقيا ومن أمريكا إلى الشرق الأوسط لان ضميرنا ومصلحتنا يجبراننا على التحرك من أجل هؤلاء الذين يحلمون بالحرية ويجب أن نكون مصدراً للأمل كل ضعيف وفقير ليس بدافع التكرم والصدقة ولكن لأن السلام تتطلب الحفاظ على مبادئ مثل العدالة والكرامة الإنسانية" ¹

¹ محمد شعيب ، المرج سابق ذكره .

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للسياسة الخارجية الأمريكية

المصلحة الوطنية هي الهدف الأساسي للسياسة الخارجية، ومن خلالها يمكن توقع اتجاهات السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية داخل النظام ومع ذلك فإن الحالة الأمريكية قد تمثل الاستثناء في قضايا معينة يمكن أن تكون التوازنات السياسية الداخلية، داخل الإدارة أو داخل النظامي السياسي هي من توجه السلوك السياسي الخارجي اتجاه منطقة معينة.

فكيف يتم صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وما هي العوامل المؤثرة في ذلك ؟

المطلب الأول : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

يقصد بعملية صنع القرار التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بدلين أو أكثر باعتبار أن البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة القائمة في اتجاه تحقيق الأهداف المسطرة بالتوائم مع الإمكانيات المتاحة وبعبارة أخرى يعنى صنع قرار القدرة على اختيار سلوك معين من بين جملة من البدائل السلوكية¹، يضاف إلى ذلك عملية تنفيذ القرار في حد ذاته فضبط آليات اتخاذ القرار تم مباشرة لتنفيذه تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرار عند البعض وعند محمد السيد سليم :

" مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هياكل القرار

لتفضيل بديل معين أو لتقويم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين اختلافات الرأي

في مجموعة اتخاذ القرار " ²

1 علي السلمي ، العلوم السلوكية في التطبيق الإداري ، دار المعارف ، القاهرة ، 1971 ، ص 26.

2 محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1977 ، ص 473.

يتخذ القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ضمن ستة مستويات رئيسة تمثل الإطار المؤسسي لصناعة القرار أو هي جملة القواعد المتفق لاتخاذ القرار سواء كانت هذه الأطر أو القواعد رسمية أم غير رسمية أي ما إذا كانت هذه الأطر معروفة سلفا عند موقف اتخاذ القرار أم تنشأ وتتغير من موقف إلى آخر.

1- القنوات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

يتألف النظام السياسي الأمريكي من ثلاثة مؤسسات دستورية رئيسة هي الرئاسة والكونجرس والجهاز القضائي وتمارس وظائفها باستقلال تام وشديد

أ- الرئيس : يتمتع بسلطات تشريعية واسعة وهو ليس فردا واحدا إنما مؤسسة تنطوي على كادر إداري ضخم يتجاوز الألفي موظف تحت السلطة المباشرة لرئيس الجمهورية حيث له أن يستعين بمن يراه مناسبا لمساعدته في شؤون الحكم ويمثل أولا طاقم المساعدين أو السكرتيرين، يستمد ولايته مباشرة من الشعب مثل الكونجرس لذا فانه مستقل تماما عنه، رغم أنه يقع تحت ولاية الأخير الرقابية مع تمتعه بحق الفيتو في وجه قرارات الكونجرس التي قد تمثل تعديا على مبدأ الاستقلالية بين السلطات كما توجد عديد الوسائل والطرق التي تتيح للرئيس المساهمة في تحسين أداء الكونجرس من أهمها حق اقتراح القوانين وحق الاعتراض عليها .

وفي الجملة فإن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والمحدد لبرنامج السياسة الخارجية، ويقوم بإبرام الاتفاقيات وفي المعاهدات الدولية ويقوم بالتفاوض بشأنها ويعين ويعتمدهم، ورغم أن قرار الحرب بيد الكونجرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوها دون الرجوع إليه (قرار الحرب على كوريا / ترومان 1950¹ .

1عطري المبلود ، مرجع سابق ذكره ، ص40.

ب- الكونغرس :

يمثل الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي يتألف من مجلسين مجلس من النواب ومجلس الشيوخ وهو المؤسسة الأولى دستوريا ، له جملة من الاختصاصات في المجالات الدستورية والتشريعية والدبلوماسية والرقابية .

- مجلس الشيوخ: وفق أحكام الدستور، مجلس الشيوخ هو مجلس سياسي لرئيس الجمهورية ما يجعل من موافقته على بعض المسائل التي تدخل أصلا في اختصاصات الرئيس مهمة، ولا شك أن انتماء الرئيس إلى حزب الأغلبية يكفل حرية أكثر، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإن للمجلس أن يرفض اتفاقية دولية ما و الأخيرة لا تعد نافذة إلا موافقة ثلثي أعضائه¹.

مجلس النواب : بدأ دوره في صياغة السياسة الخارجية يتصاعد بعد حرب فيتنام وقد كان قانون سلطات الحرب الذي أصدره عام " 1973 دفعاً للرئيس للرجوع إليه في القرارات الإستراتيجية يدخل في هذا الإطار، فيبده قرار إعلان الحرب كما يمكنه تعطيل الكثير من مشاريع الرئيس ويهيمن على عديد اللجان الإستراتيجية كلجنة العلاقات الخارجية ولجنة المساعدات الخارجية والاستخبارات ولا تفرض الضرائب اللازمة لتنفيذ قرارات الحرب إلا بموافقته ومع ذلك فإن الرئاسة بما تمتلكه من أرماده إدارية وأجهزة استشارية ومؤسسات غير رسمية استشارية في البيت الأبيض كمجلس الأمن القومي و وزارتي الخارجية والدفاع، ساهمت في الحد من الدور التنافسي للكونغرس في مجال السياسة الخارجية .

1 حافظ علوان حمادي ، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، ، ط 1 دار وائل ، عمان، 2001، .266

2-القنوات غير الرسمية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية:

أ - وزارة الخارجية:

تعتبر مركزا رئيسا للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة في الخارج، مهمتها تنفيذ قرارات السياسة الخارجية ويرأسها كاتب دولة يمثل الحكومة ويتفاوض باسمها وهو مسؤول أمام الرئيس مباشرة، كما ينظم برامج المساعدات¹.

تقوم وزارة الخارجية لأغراض تنفيذ السياسة الخارجية بما يلي :

- قيادة عملية التنسيق بين مختلف الوكالات وتدير عملية تخصيص الموارد الخاصة بإدارة السياسة الخارجية
- تمثيل الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ونقل سياساتها إلى الحكومات الأجنبية والمنظمات .
- تنسيق ومساندة الفعاليات الدولية للوكالات الأمريكية الأخرى وتنفيذ الزيارات الرسمية وتقوم بأداء المهام الدبلوماسية.

•مناقشة وإعداد الاتفاقيات والمعاهدات حول الاتفاقيات المختلفة .

ب - وزارة الدفاع :

تمثل المؤسسة العسكرية، وتقع عاتقها مهمة ضمان أمن الولايات الأمريكية داخليا وتحقيق على طموحات سياساتها الخارجية على المستوى الدولي حيث يمثل وجود جيش نظامي قوي الضامن الرئيس في السياسة الدولية والمهام الإستراتيجية².

1عظري المبلود ، مرجع سابق ذكره ، ص40

2سلام علي أحمد المشهداني ، صنع القرار السياسة الخارجية الأمريكية ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك ، ص118.

يشارك كاتب الدولة لشؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة في اجتماعات مجلس الأمن القومي للمساهمة في مناقشة وبلورة الخيارات والبدائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، ويتمثل دورها الأبرز في جمع المعلومات والبيانات ووضعها أمام الرئيس خاصة وكثيرا ما تدخل في منافسة مع وزارة الخارجية في هذا المجال خاصة أثناء الاجتماعات التي تنعقد الوكالات لتحديد سياسة الأمن القومي.¹

ج - مجلس الأمن القومي:

انشأ بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان، دوره تنسيق أنشطة المصالح والمؤسسات المعنية بالأمن القومي، يرأسه رئيس الجمهورية، ويضم كاتب الدولة للدفاع، وكاتب الدولة للخارجية ورئيس هيئة الأركان العامة ويدير مكتبه التنفيذي مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي، يضطلع بمهام استشارية في مجال صناعة القرار في السياسة الخارجية إضافة إلى تحديد البرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجال الدفاع والتوجهات الاقتصادية الكبرى وهو بهذه المكانة الجهة المناط بما رسم السياسات الأمنية الخارجية للولايات المتحدة وقد طغى عليه وجهات نظر الرئيس كما حدث في فترة باراك أوباما الأولى (الانسحاب من العراق)².

د- وكالة المخابرات المركزية:

لها جملة أدوار هامة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تتعلق أساسا بتزويد دوائر القرار بكافة المعلومات العسكرية والسياسة الاقتصادية إضافة إلى القيام بالعمليات السرية في الخارج لتنفيذ مخططات ذات أهداف سياسية بأمر من رئيس الجمهورية وأحيانا بدون علمه .

1 دوجلاس.ج.فايث ، الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب ، تعريب سامي بعقليني ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، 2010 ، ص 08 .

2 ياسر عبد الحسين ، دور مجلس الأمن القومي الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية ، دراسة مقارنة بين عهدي بوش و أوباما ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، الجمعة ، 28 H20 ، <http://www.acrseg.org/11264>.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

أ- الحزبان السياسيان:

يعد الحزب الديمقراطي أقدم الأحزاب الأمريكية وعادة ما يتبنى مواقف سياسية داعمة للرخاء الاقتصادي وتدخّل الحكومة في السياسات الاقتصادية ويشجع الحزب التوجه الدبلوماسي في حل المشاكل الخارجية بديلاً عن التدخّل العسكري ويعدّ تحيزه للحقوق المدنية والليبرالية علامة مميزة في توجهه الداخلي وكذا في تدخلاته الخارجية ويولي أهمية كبرى للقانون الدولي والمؤسسات الدولية الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية في حين يتميز الحزب الجمهوري برؤية أكثر شمولية تؤمن بدور أسمى للولايات المتحدة الأمريكية في العالم ومسؤوليات واسعة تعتمد على القوة العسكرية كخيار أول في مواجهة التحديات التي تترصّب بها كما يبدي التزاماً واضحاً تجاه أمن إسرائيل.¹

ب- مؤسسات الفكر والرأي:

تعتبر هذه المؤسسات ظاهرة أمريكية بامتياز ساهم في انتشارها طبيعة النظام السياسي اللامركزي إضافة إلى دور الأحزاب والجماعات ورؤوس الأموال وحيوية القطاع الخاص في تفعيل الحياة السياسية الأمريكية ما مكّن الفاعلين في هذه المؤسسات من الانخراط بصفة مباشرة في العمليات السياسية والقرارات الإستراتيجية الداخلية والخارجية ، حيث تعتبر بمثابة خزان للأفكار الجديدة وتسعى إلى مد الحكومات بالأطر والخبراء والتقارير فيما يتعلق بكافة مستويات الحياة السياسية الاقتصادية والأمنية للدولة ومن أمثلتها : مؤسسة راند كوبرويشن وهي مؤسسة عملاقة تختص بشؤون السياسة الخارجية والدفاع بميزانية تتجاوز المائة مليون دولار وموارد بشرية تتجاوز الشعرة آلاف موظف.

1 محمد شعيب ، مرجع سابق الذكر .

ج- المركب الصناعي العسكري:

يرى رايت ميلز أن القرار السياسي الأمريكي هو نتاج تحالف نخبة عسكرية وبيروقراطية إدارية مع أصحاب الصناعات الكبرى الإستراتيجية ، تؤلف مجموعها ما يصطلح عليه ميلز بالمركب الصناعي العسكري البيروقراطي ،¹ ويرى انطوني سامبسون :

" أن مستقبل الشركات الصناعية الكبرى مرتبط إلى حد كبير بمعادلة معقدة تتداخل فيها استراتيجيات البنتاغون وأجهزة القوات المسلحة الأمريكية الجوية والبرية والبحرية، ومصالح زعماء الكونجرس ، زعماء الجمعيات المهنية ونقابات العمال في تلك المركبات الصناعية الكبرى." ²

د- الجماعات الضاغطة:

عبارة عن مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة ولتحقيق هذه المصالح تعمل على الضغط أو التأثير على صنع القرار بما يخدم مصالحهم وقد كان للتنوع العرقي والديني الذي يطبع المجتمع الأمريكي الدور الأبرز في نشوء مثل هذه الجماعات واللوبيات من مثل اللوبي الصهيوني يضاف إلى ذلك العدد الهائل من النقابات العمالية والاتحادات المهنية وجمعيات المجتمع المدني التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أهدافاً رئيسة.³

1 دونالد أ. آبلسون ، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية ، مارس 2007 ، ص 07.

2 Anthony Sampson ,la foire aux armes,p119.

3 عطري الميلود ن مرجع سابق الذكر ، ص 45.

هـ- وسائل الإعلام والرأي العام:

تعتبر وسائل الإعلام المختلفة من العوامل المهمة جدا في عملية تشكيل وبناء الرأي العام كما النخب الحاكمة حيث يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم بدور غير ديمقراطي عندما تقوم بتوجيه الرأي العام بما يتوافق مع تطلعات النخب الحاكمة كما يمكنها القيام بدور ديمقراطي ما دامت تعبر عن وجهات نظر الجماهير ويتمثل دورها الأبرز في نقل المعلومات إلى الشعب الأمريكي وقيادته السياسية من خلال إصدار التقارير حول السلوك السياسي للمسؤولين والقضايا الكثيرة التي تشغل بال الرأي العام داخليا وخارجيا فهي الوسيط بين الرأي العام وصانع القرار، يقول توماس جيفرسون:

"إذا ترك لي حرية تقريرها إن كان يجب أن تكون لنا حكومة

بدون صحف أو صحف بدون حكومة ، فإنني سوف لا أتوه

لحظة واحدة في أن اختار الوضع الثاني " ¹

2- العامل الخارجي أو النسق الدولي:

يقصد بالنسق مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال العملية التفاعلية بمعنى أن كل وحدة تؤثر في سلوك الوحدات الأخرى وتتأثر بسلوكها ، من خلال تفاعل يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ بمآلاته. وينطوي النسق على أربعة أبعاد الوحدات أو الفواعل ثم البنية أو الترابية التي تميز مختلف الوحدات تبعا لكيفية توزيع المقدرات ودرجة الترابط ثم المؤسسات أو جملة القواعد الناظمة للبنية رسمية كانت أو عرفية ثم العمليات السياسية ويقصد بها العملية التفاعلية في حد ذاتها كالحرب الباردة والانفراج الدولي .

1 لاري الويتز ، مرج سابق الذكر، ص45 .

يذهب " دنيس روس " إلى أن الحكم لا يمكن أن يكون فعالا إذا كان من يمارسونه مفسولين عن الواقع ، فالتمسك بافتراضات تلائم النظام الدولي للثمانينات مثلا، سوف حتما ما يسيء توجيهنا حتما حول يجب أن تكون عليه سياساتنا الخارجية.¹

عرفت نهاية الحرب الباردة تغيرا في بيئة وطبيعة النظام الدولي حيث تحول إلى الأحادية القطبية حيث ساهم ذلك في تعزيز الأدوار التي تقوم بها أمريكا على المستوى الدولي إن على صعيد الأهداف أو على صعيد الوسائل والأدوات، إلا أن الأمر ترافق مع ظهور فواعل جديدة من غير الدول والتي لم تكن في غالب الأحيان على نفس الموجة مع السياسة الخارجية الأمريكية كالمنظمات الإرهابية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان أو تلك الناشطة في مجال حماية البيئة، يضاف إلى ذلك الشركات العملاقة متعددة الجنسيات و الاستقطابات المستحقة في مواجهة الهيمنة الأمريكية من مثل التحالفات المعلنة وغير المعلنة خاصة الاقتصادية منها كمجموعة دول البريكس الأمر الذي ساهم بشكل واضح في التأثير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية الكبرى وإعطائها بعدا تعاونيا.

3-أثر البيئة النفسية لصانع القرار:

في دراسة أجراها " لويد ايتردج " على ستة وثلاثين أمريكيا لعبوا أدوارا رئيسة في السياسة الأمريكية ما بين 1898-1968 وجد أن رؤساء الولايات المتحدة تأرجحوا بين دافعين نفسيين أثرا بشكل مباشر على قراراتهما وهما "السيطرة على المرؤوسين" و "الانفتاح على البيئة الاجتماعية " حيث يمثل الدافع الأول السياسات التي يكتشفها العنف والنزعة الصراعية ، ويمثل الثاني السياسات التعاونية²، يضاف إلى ذلك جملة دوافع أخرى كالدافع نحو القوة والحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى الإنجاز واحترام الذات والنزعة

1 ايناس شيباني ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارتي جورج بوش الأب والابن ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة ، 2010/2009 ، ص54.

2 محمد السيد سليم ، مرجع سابق الذكر ، ص 387 .

نحو السيطرة وهي جملة الدوافع التي تنشأ عن البيئة النفسية للقائد السياسة والتي تعتبر الوسيط الذي تنتج من خلاله المتغيرات الموضوعية النبوية سواءً الداخلية أو الخارجية حيث تتألف البيئة النفسية من جملة العقائد والتصورات والإدراكات التي تتيح للقائد السياسي إمكانية المفاضلة بين الخيارات، بينما يرى بعض الباحثين في السياسة الخارجية أن شخصية الفرد ليست عاملاً مهماً في صناعة القرار كون القائد السياسي في النهاية يؤدي دوراً وظيفياً مؤسسياً محددًا سلفاً ولكن هذا الرأي لا يصمد أمام النقد فمع ظهور الثورة السلوكية كتيار جديد .

في تحليل العلاقات الدولية أصبح الفرد هو وحدة التحليل الأساسية وأصبحت البيئة النفسية هي الخلفية المثلى للتفسير والتنبؤ بأي سلوك سياسي ممكن في مواجهة الفرضيات العقلانية التي قام عليها التحليل الكلاسيكي لعملية صنع القرار التي تقوم على زيادة المنافع وتقليل الخسائر.

المبحث الثالث: الإطار النسقي للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 9/11

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة تحول في السياسة الأمريكية داخليا وخارجيا، في هذا اليوم عرفت الولايات المتحدة تضامنا وتعاطفا عالميين لم تعهدهما من قبل فأعلنت نفسها فورا المسؤولة الوحيدة عن مكافحة الإرهاب وقدرت جملة القواعد الجديدة التي سوف تحكم عالم ما بعد 2001/09/11، بدأ عهد الحروب الوقائية ومحوري الخير والشر "من ليس معنا فهو ضدنا"

أدت أحداث 09/11 إلى أسرع تغيير في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية فقد كان لها تأثير حاسم ودائم على طريقة تفكير الأمريكيين حول العالم ومكانتهم فيه، ومما لا شك فيه أنها شكلت سلوك الولايات المتحدة داخليا وخارجيا.

المطلب الأول : أولويات السياسة الخارجية الأمريكية

بدأت تتشكل أولى ملامح السياسة الخارجية الأمريكية بعد الأحداث مع خطاب جورج بوش الابن في 2001/09/20، حين أعلن أن "من ليس معنا فهو ضدنا" ثم مع إصداره لوثيقة الأمن القومي في سبتمبر 2002 المسماة "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" التي أدخلت مبدأ الضربة العسكرية الاستباقية في العقيدة الدفاعية الأمريكية كاجتهاد وقائي يحول دون وقوع أية أعمال إرهابية تستهدف الأمريكي الشعب مع تقسيم العالم إلى محورين: خير تمثله الولايات المتحدة وشرير يجب عزله والقضاء عليه، كانت حربا العراق وأفغانستان جزءا من هذا التوجه¹، ضمن إستراتيجية شاملة تسعى للإطاحة بأي حكم ترى الولايات المتحدة بأنه حاضنة محتملة للإرهاب الدولي أو يمثل تهديدا لقيم الديمقراطية والاستقرار العالمي.

1 شاهر اسماعيل الشاهر ، مرجع سابق الذكر ، ص 04 .

كان الأحداث الحادي عشر سبتمبر الأثر البالغ في إعادة تعريف المصلحة الوطنية الأمريكية كما منحت أبعادا أخرى لأشكال وآليات الصراع الدولي وللأول مرة تتركز السياسة الخارجية الأمريكية في السعي لتحقيق هدف أوحده وهو مكافحة الإرهاب.

لقد كان هذا الهدف هو الحل السحري الذي أمد الولايات المتحدة الأمريكية بالمبرر لسحق أية مقاومة عالمية ممكنة لنظام معولم تحت السيطرة المباشرة لها ، مما مثل انتعاشا لمقولات صراع الحضارات في مواجهة المأزق الذي تسببت فيه مقولات نهاية التاريخ .

وسعت الولايات المتحدة من التدخل العسكري فقد أضحت الحروب الأمريكية ذات الدوافع الإنسانية تمثل حاجة دولية أكثر منها حاجة أمريكية يقول " كولن باول " :

"إن حاجة العالم للديمقراطية ونبذ الإرهاب تدعونا لأن تكون خارج حدودنا"

كما عمدت إلى توظيف المؤسسات الدولية لإضفاء الشرعية على تدخلاتها.

لقد كان لتغول المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية خاصة في فترتي حكم بوش الابن الدور الأبرز في إستراتيجية الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب المبنية على العقوبات الاقتصادية والحصار و التدخلات العسكرية .

لم تكن دوافع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب إنسانية بحتة أو ديمقراطية خالصة، فقد كان البعد الاقتصادي ماثلا في خلفية المشهد، حيث إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية للمنطقة سيضمن لها استمرار الإمداد بالنفط اللازم لاقتصادياتها من خلال:

- معارضة أي خفض في حجم الإنتاج النفطي بهدف رفع الأسعار لما له من آثار تضخمية تؤدي إلى الركود في الاقتصاد العالمي.

- المحافظة على استمرار الإمداد بالنفط من خلال السيطرة على الصعيدين المدني والعسكري.

يتوافق مفهوم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية مع التقاليد الأمريكية كمبدأ أخلاقي يبرر التوسع ما جعلها تبادر بالتدخل خارجياً لحماية هذه القيم وقد أخذ هذا التدخل غداة الأحداث أشكالا مختلفة اقتصادية وعسكرية لم تكن تختلف كثيراً عن ما كان سائداً خلال الحرب الباردة ومع مجيء أوباما إلى الحكم حصل تغيير على مستوى الوسائل حيث ظهر ما بات يعرف بالقوة الناعمة كوسيلة للتأثير قوامها الغمر الإعلامي والثقافي كما أعطيت للوسائل الاقتصادية أدواراً أكبر كالربط بين التحول إلى الديمقراطية والمعونات الاقتصادية أو فرض الحظر على الأنشطة التجارية والاستثمارات وتجميد الأصول ضمن إستراتيجية تهدف إلى ضرورة تقليل الاعتماد على القوة والتورط الخارجي مع السماح للفاعلين المحليين بتطوير مسؤولياتهم بدرجة أكبر إزاء مشكلاتهم الأمنية إضافة إلى تشجيع الاتجاهات النامية في المنطقة من أجل الديمقراطية والتغيير السياسي.¹

لعل أهم تحول عرفته السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 09/11 هو التحالف الذي توطد أكثر بين اليمين الديني والسياسي في صورة المحافظين الجدد واستدعاء مقولات صدام الحضارات ومحور الشر والأنظمة المارقة والمفردات التي تحيل على اللاهوت ، تجسد ذلك خاصة في خطابات جورج بوش

1 اميمة جعفر ، السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد 09/11 ، دراسة حالة التدخل الأمريكي في أفغانستان ، ماجستير في العلاقة الدولية ، الخرطوم ، ماي 2005 ، ص 78 .

الابن التي لم تكن تلقي للشرعية الأهمية بالأما دامت السياسة الأمريكية تحظى بمباركة الرب، خطاب ظل مميذا للسيااسة الخارجية الأمريكية طيلة فترة حكم بوش الابن ومن خلفه رموز إدارته من المحافظين¹.

في المحصلة يصعب الحديث عن تغيير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية بعد 09/11 لجهة الجوهر وإنما يمكن الحديث عن إعادة ترتيب في الأولويات حيث أصبحت الحرب على الإرهاب أولوية الولايات المتحدة الأولى كما زاد الاهتمام بتأمين مصادر الطاقة إضافة إلى مساعي نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان مساع ترافقت بانتقادات شديدة لتراجع دور الأمم المتحدة مع دعوات أمريكية بإصلاح المنظمة حتى تضطلع بمهامها على أكمل وجه.

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية بين بوش الابن وأوباما

جورج بوش الابن:

هو ابن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هاربرت ولكر بوش الأب الذي حكم الولايات المتحدة بين 1989-1993، الفترة التي شهدت إسدال الستار عن فصول الحرب الباردة وإعلان قيام النظام العالمي الجديد الذي كرس ريادة الولايات المتحدة وتسيدها على العالم، كانت بدايات بوش الابن السياسية متأخرة نسبيا بعد توليه العام 1994 منصب حاكم ولاية تكساس، ولد سنة 1946 و تربى في جو عائلي يميزه الغياب المستمر للأب المشغل بأعماله في مجال النفط بولاية تكساس والأم الصارمة الحازمة التي طالما لجأت إلى العنف في التعامل مع أبنائها، ينحدر من خلفية عسكرية حيث انخرط بالقوات الجوية في سبعينات القرن الماضي، اعتاد الإفراط في شرب الكحول ما كان له بالغ الأثر في حياته العملية والأسرية، شارك في حملة أبيه الانتخابية سنة 1989 و تولى ملف العلاقات مع القساوسة والوعاظ المسيحيين وتعبئتهم للتصويت لصالح أبيه فأكتشف مع التجربة عمق تجدر اليمين الديني

1 فراس المهدي ، مرجع سابق الذكر ، ص27.

الصاعد خاصة في الجنوب، لم تكن اللمسة الدينية خافية طيلة فترة حكمه لولاية تكساس ثم للولايات المتحدة لاحقاً، كما كان للخطاب الديني الدور الحاسم في وصول بوش الابن إلى الحكم حيث شكلت الطائفة الدينية سنداً قويا لبوشفي انتخابات سنة ألفين¹.

مثلت خلفية جورج بوش الجمهورية عاملاً حاسماً في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة طيلة فترة ولايته، فقد اختار بوش إدارته من الجمهوريين من ذوي الخبرة الطويلة خاصة العسكرية "دونالد رامسفيلد" و"وزير للدفاع، و" كولن باول" وزير الخارجية و"كوندوليزا رايس" مستشارة للأمن القومي ثم وزيرة الخارجية لاحقاً، وقد كان للمحافظين الجدد الدور الأبرز في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية من خلال ثالوث الدين، التجارة، العسكر²،

بعدما أصبحت الأولوية الأمنية على رأس أهداف الإدارة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من خلال مشروع القرن الأمريكي الجديد، المشروع الذي أعطى الأولوية للقوات المسلحة تنظيمياً وهيكلية وتحديثاً، مع التأكيد على أن مرجعية التدخل العسكري في الخارج هو المصلحة الوطنية بعيداً عن الاعتبارات الإنسانية التي ميزت الخارجية الأمريكية في عهد سلفه كلينتون.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أضحى الإرهاب الدولي هو العدو الأول للولايات المتحدة ما حدا إلى إعادة الأمن القومي من خلال وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 الوثيقة التي اعتبرت الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل والأنظمة المارقة أكبر خطر يهدد الولايات المتحدة والذي يجب التصدي له بشكل وقائي مع ضرورة إشراك الحلفاء في تحمل العبء.

1 محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أمريكا: صعود المسيحيين الانجيليين وأثرهم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تونس، 2007، ص136.

2 سمير مرقس، الامبراطورية الأمريكية: ثلاثة الثروة، الدين، القوة، من الحرب الاهلية الى ما بعد سبتمبر، مكتبة الشؤون الدولية، القاهرة، 2003، ص92.

لم تغفل الولايات المتحدة في تدخلاتها العسكرية في إطار الحرب على الإرهاب (أفغانستان) وتأييد الأنظمة المارقة والحؤول دون انتشار أسلحة الدمار الشامل (العراق) أمنها الاقتصادي من خلال العمل على استغلال الفائض العسكري والثقافي للتحكم في الاقتصاد العالمي وضمان استمرار إمدادات الطاقة بالنظر إلى خلفية بوش الابن العملية (النفط).

وفي الخلاصة فان الولايات المتحدة خلال فترتي حكم بوش الابن تحولت من دولة الأمن الاقتصادي(كلينتون) إلى دولة الأمن القومي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

فاز اوباما بالانتخابات الرئاسية الأمريكية نتيجة اضمحلال شعبية جورج بوش الابن ورفض سياساته الداخلية والخارجية والاستياء العام من حربي العراق وأفغانستان وانفجار الأزمة المالية.

جده تراجع دور المحافظين الجدد في السياسة الأمريكية ولم تكن خلفية اوباما دينية تماما، يقول عن جده

"كان يعتبر نفسه بوهميا ويعتبر عددا من اليهود الذين قابلهم أصدقائه وفي محاولته

الوحيدة للدخول إلى الدين المنظم ، كان يدرج أسماء الأسرة في الاجتماع المحلي

للمتبعين لمذهب وحدة الكون، كانت تروقه فكرة أن التوحيديين يستخدمون جميع

نصوص الأديان العظيمة وكان يقول، كما لو أن لديك خمسة أديان في دين واحد.¹

تميز أوباما نتيجة خلفيته الحقوقية بالثقة والكاريزما والخطابة ورغم ما بدا للوهلة الأولى من أنه قطع مع

السياسات السابقة أهدافا ووسائلاً ، إلا أن خطابه أعاد إلى الأذهان فورا معالم السياسة الخارجية لدى

سلفه ، حرب كونية ضد الإرهاب، كثيرا ما سنلاحظ هذا التناقض أو الازدواجية بين الخطاب والواقع

1 باراك أوباما ، أحلام من أبي قصة عرق وارث ، ترجمة هبة نجيب السيد مغربي وإيمان عبد الغني ، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة ، 2011 ، ص36.

فأوباما الذي سحب القوات الأمريكية من العراق ، هو نفسه الذي أعلن مواصلة الحرب على الإرهاب، ركز أوباما طيلة فترة حكمه على انسحاب الولايات المتحدة من أكثر الشائكة على الساحة الدولية حيث تميزت بكونها غير تفاعلية.¹

عكس المنهج الذي تبنته إدارة بوش من المحافظين، فشلت إدارة أوباما في توقع الأحداث أو اختيارها أو توجيهها كما تميزت الخارجية في عهد أوباما بتركيزها على العمل الجماعي من خلال التحالفات بكثير من التردد والإحجام، وما قد يعتبره البعض نجاحات على مستوى الأداء الخارجي قد يعتبره البعض الآخر فشلاً ذريعاً والاتفاق النووي مع إيران نموذج جيد.

وفي كل الأحوال فبارك أوباما هو في النهاية رئيس ديمقراطي تمثل السياسة الداخلية أولوية بالنسبة له بالإضافة إلى قضايا النماء والإصلاح الاقتصادي والسياسي وحقوق الإنسان والقانون الدولي، أما سياسته الخارجية فكانت براغماتية واقعية تمثل الحلول الدبلوماسية ورفض التدخل أهم سماتها.

عرفت الولايات المتحدة في فترة حكم باراك أوباما الأولى تقليص تدخلها الخارجي نتيجة للتحديات الاقتصادية التي واجهتها من ناحية ومن ناحية أخرى فقد ساهم اكتشافها لاحتياطات طاقة جديدة هامة كالغاز الصخري في الحد من تطلعها إلى نفط ما وراء البحار، يضاف إلى ذلك النهج التعددي البراغماتي الذي اعتمده باراك أوباما والقائم على دور أخلاقي وصائبي باعتبار أمريكا المسئول الأول على الأمن والسلم والاستقرار العالمي وحقوق الإنسان.²

1 مايكل سينغ ، التناقض في السياسة الخارجية للرئيس أوباما ، -www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-paradox-in-the-foreign-policy
2 مروان بشارة ، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي ، سياسات عربية ، العدد الأول ، 2013/3 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ص22.

الفصل الثاني:

الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي بعد

أحداث الحادي عشر من سبتمبر

المبحث الأول: مظاهر الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: أسس الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

لم تكن منطقتا الساحل الإفريقي والصحراء تمتعان بمكانة مهمّة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، غير أنّ التحديات التي رافقت عالم ما بعد سقوط المعسكر الشيوعي أظهرتهما بوصفهما منطقتان منتجتان للأزمات، من فقر، وتخلف، وعدم استقرار سياسي، وغياب تنمية حقيقية، وفشل الدولة الحديثة، حيث استشعرت الإدارة الأمريكية هذه المخاطر على أمنها القومي عندما تعرضت سفاراتها في كلٍّ من كينيا وتنزانيا في عام 1998م لهجمات إرهابية من تنظيم القاعدة، وسيستمر هذا الانشغال الأمني بخصوص المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وما تلا ذلك من تغير جذري في العقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، سعت معها واشنطن للقيام بمراجعات شاملة، اقتضت إعادة تعريف أمنها القومي، ففي وثيقة الأمن القومي لعام 2002م تمّ التأكيد على مواجهة التهديدات والمخاطر المتأتية من الدول الفاشلة، خاصة منها بلدان الساحل الإفريقي.

حيث أكدت الوثيقة أنّ الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة يجب أن تركز على أمن الأفارقة وفق منطق التعاون الاستخبارات على أساس من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة¹، غير أنّ إستراتيجية الإدارة الأمريكية لعام 2006م ركزت على أن أمن القارة عموماً والمنطقة خصوصاً، «يعتمد على الشراكة مع الأفارقة لتعزيز الدول الهشة والفاشلة، وتعزيز الديمقراطية»².

1 The White House, The National Security Strategy of the United States of America, September 2002, (09/09/2002), p.30, <http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf>, (2018/3/22).

2 The White House, The National Security Strategy of the United States of America, March 2006, (09/03/2006), p.30, <https://www.state.gov/documents/organization/64884.pdf>, (2018/3/22).

إضافة إلى ذلك، فإن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية ومنطقة الساحل مرده إلى كونها مصدراً مهما للموارد الطبيعية، حيث تعد منجماً هائلاً يحتضن ثروات لا تنضب فضلاً عن مختلف المعادن الثمينة من ذهب وماس ويورانيوم وفوسفات أصبحت إفريقيا تحتل موقعاً مهماً في خريطة إنتاج النفط العالمي، فبحسب اللجنة الإفريقية للطاقة فإن 11 في المائة من الإنتاج العالمي عام 2005م تخصص به القارة الإفريقية، كما أنّ احتياطي القارة من النفط الخام، بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قدر بـ 80 مليار برميل، أي ما نسبته 8 في المائة من مجمل الاحتياطي العالمي الخام، ويتمركز النفط في إفريقيا بشكل أساسي في منطقتي غرب إفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى، بالإضافة إلى شمال إفريقيا¹ وهذه المناطق بحاجة إلى تأمينها وتأمين خطوط الإمداد ضد مخاطر لا تنفك تتجدد وتتعاظم خاصة مع انفلات الحدود وفشل الدول وانتشار الأسلحة وتحالف الجريمة المنظمة مع الإرهاب الدولي يضاف إلى ذلك ضعف المؤسسات أو غيابها تماماً نتيجة الطبيعة القبلية لأغلب المجتمعات الإفريقية. تقوم الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء على مرتكزين اثنين: القوة الصلبة التي تبني أساساً على القوة المادية العسكرية والقوة الناعمة التي تعتمد على الأبعاد الاقتصادية والثقافية حيث يقول مستشار الرئيس الأمريكي السابق "جون برينان":

"إن من أهم مبادئ إستراتيجيتنا هي استخدام المقرب المناسب، حيث إننا نعتبر التهديدات المختلفة تتطلب وسائل مختلفة، وعليه وحتى وإن كنا نعتد على كل مواردنا في محاربة القاعدة، فإننا نستخدم الوسائل المناسبة، بالطريقة

المناسبة، وفي المكان المناسب بدقة كبيرة."²

1 لحسن الحسناوي: التنافس الدولي في إفريقيا: الأهداف.. والوسائل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، ص 109 – 3110

المطلب الاول: مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء

2 أليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، ص 102.

أولاً: استخدام القوة الصلبة في الحرب على الإرهاب.

تعتمد على توظيف القوة العسكرية المباشرة للقضاء على المجموعات الإرهابية، وتمثل هذه القوة العسكرية خاصة في الجيش الأمريكي إضافة إلى قوات الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في حربها باعتبارها مستهدفة أيضاً بهذه الظاهرة حيث تشير مصادر إلى المساهمة الفعالة للولايات المتحدة الأمريكية في الحملة الفرنسية على "الإرهاب" في مالي في 20-12-2014 عبر مجلس الأمن الدولي من خلال الدعم اللوجستي والسياسي تعزيزاً لسياستها في المنطقة عبر التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الإرث الاستعماري التاريخي والخبرة الطويلة في إفريقيا وعلى رأسها فرنسا التي لم تكن - رغم هذا- تخفي تحفظها على الدور الأمريكي المتنامي في منطقة نفوذها التاريخي¹. كما تعتمد الولايات المتحدة بالخصوص على تنفيذ ضربات استباقية في غياب التمركز العسكري المباشر في الدول التي تشهد تنامي مضطرد لتلك الجماعات المتطرفة وذلك تحت إشراف مباشر للقيادات العسكرية الأمريكية المنتشرة عبر العالم مع الاعتماد على دول الميدان كشركاء في الحرب على الإرهاب وقد شكلت الحرب على العراق الاختبار الأول لهذه العقيدة الإستراتيجية الجديدة بعد فشل سلاح الردع والاحتواء كما تعتمد الولايات المتحدة إلى استخدام إستراتيجية الحرب الوقائية والتي تعني وفق المفهوم الأمريكي ضرب العدو في قواعده قبل تحوله إلى خطر داهم.

1 حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 161.

ثانيا: استخدام القوة الناعمة في الحرب على الإرهاب.

يرى الدكتور بيتر فام، مدير برنامج أفريقيا بمجلس الأطنطبي للدراسات أن الاعتماد على الحل الأمني

فقط يتسم بقصر النظر ويذكر بأن:

"مواجهة هذه الموجة العاتية من تفشي التنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل

الإفريقي وغرب إفريقيا - الذي يضم 13 دولة من بين 25 دولة تتسم بأعلى

درجة من درجات مخاطر الفشل وستة بلدان من بين السبع عشرة دولة الأكبر

من حيث عدم الاستقرار- تستدعي إستراتيجية أعمق تشمل تحسين نظم

الحكم وتوفير الخدمات والسلع الأساسية للمواطنين وتطويرا لاقتصاديات

وفرص العمل لتقليص إغراءات الانضمام للتنظيمات الإرهابية في المنطقة".¹

تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة في السياسة الدولية من القيم التي تعبر، إلى حد كبير عنها منظمة أو

بلد ما في ثقافته وفي الأمثلة التي تضرها ممارساته الداخلية والسياسية، وفي الطريقة التي يعالج بها علاقته مع

الآخرين. وقد تجد الحكومات أن من الصعب السيطرة على القوة الناعمة واستخدامها أحيانا ولكن

ذلك لا يقلل أهميتها.

وقد لاحظ "برنار كوشنير" وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، أن الأمريكيين أقوياء لأنهم يستطيعون:

1محمد ماضي، مواجهة تنظيمات الإرهاب في الساحل "تستدعي استراتيجية أعمق"، 26-03-2014،

<https://www.swissinfo.ch/ara/38186692/ملاذ-آمن-جنوب-الصحراء-الكبرى-مواجهة-تنظيمات-الإرهاب-في-الساحل-->

تستدعي-استراتيجية-أعمق-38186692/09سا و10، 25/3/2018).

"الهام أحلام الآخرين ورغباتهم الطلبة بفضل إتقانهم للصور العالمية عن طريقاً لأفلام والتلفزيون، ونظراً لأن أعداداً كبيرة من الطلبة من بلدان أخرى يأتون إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراساتهم لهذه الأسباب"¹

عرّف جوزف ناي، أستاذ العلاقات الدولية القوة الناعمة بأنها:

"هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه والتهديد"²

ترتكز القوة الناعمة لدولة ما على ثلاثة موارد، هي: ثقافته والتي تتمثل في العناصر الثقافية القادرة على اجتذاب أفراد وشعوب الدول الأخرى، وقيمها السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياساته الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية.³

إن أكثر ميادين القوة الناعمة أهمية هي الثقافية والسياسية والاجتماعية، إلا أن أساليب القوة الناعمة لا تبقى دائماً هي نفسها، بل تتبدل حسب الظروف والمعطيات وتطور القناعات والأذواق، وتعتمد القوى الدولية إلى المزاجية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، فمن أجل كسب السلام، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظهر براعة كبيرة في ممارسة القوة الناعمة، كما أظهرت براعتها في ممارسة القوة الصلبة، لكسب الحرب ضد الإرهاب. ووفق هذا المنطلق هنالك من يرى أن بعض المواقف التي تواجهها الدولة تفرض عليها المزاجية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة وهذا ما يمكن أن نطلق عليه القوة الذكية

1 جوزف. نايلابن القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي، العبيكان 2004، ص 29

2 اياد خلف عمر الكعود، استراتيجيات القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص 23.

3 جوزف. ناي الابن، المرجع السابق نفسه، ص 32.

التي تستند إلى قاعدة من الموارد وإلى مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة، بحيث تشكل إطارا مناسباً لمواجهة تهديدات اليوم غير التقليدية.¹

يقول ناي²:

"بات بمقدور دولة كالولايات المتحدة الأميركية أن تحصل بالقوة الناعمة

أو الرخوة، على النتائج ذاتها التي تريدها في السياسة الدولية، لأن الدول

الأخرى غالباً ما تريد اللحاق بها، أو إتباع نموذجهما أو تقليده، إعجاباً

بقيمتها، أو تقليداً صرفاً لذات النموذج والقيم، أو تطلعاً من لدنها لإدراك

مستوى ازدهارها ورفاهيتها وانفتاحها".³

وهذه الجاذبية، على ما ذهب إليه ناي، يمكن نشرها بطرق شتى: الثقافة الشعبية، الدبلوماسية العامة والخاصة، المنظمات الدولية، مجمل الشركات والمؤسسات التجارية، ووقوفها له بالقوة الناعمة هي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت، من خلال المصادر المعنوية مثل الجاذبية الثقافية والقيم السياسية. ويرى جوزف ناي بأن الولايات المتحدة بفضل هذه القيم في الصدارة مستقبلاً دون هيمنة وبان معضلة الولايات المتحدة هي في مشكلاتها الداخلية الثقافية والاقتصادية والمؤسسية.

1 إيداد خلف عمر الكعود، المرجع السابق نفسه، ص 36-37.

2 الأدميرال جوزيف ناي عميد جامعة هارفارد الشهير، ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي الأسبق، ومساعد وزير الدفاع في عهد إدارة كلينتون الأولى.

3 يحيى اليحيوي، أوباما وأطروحة "القوة الذكية"، الجزيرة نت. (09 سا و30 د، 2018/3/25). <https://goo.gl/SctjFM>

المطلب الثاني: آليات ووسائل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، في خطوة مهمّة تجاه الساحل الإفريقي ، صياغة سلسلة من المبادرات الأمنية من أجل تأمين مصالحها الاقتصادية، مركّزة في ذلك على العلاقات الثنائية والتعددية، من خلال التنسيق الأمني والعسكري مع دول المنطقة التي تواجه الكثير من التحديات الأمنية، على غرار نشاطات الجريمة المنظمة المتنامية والإرهاب الدولي، والهجرة غير النظامية.

أولاً: مبادرة بان ساحل (Initiative Pan-sahel-IPS)

تهدف إلى إنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب العالمي، أطلق غداة التفجيرات الإرهابية التي استهدفت الأمن القومي الأمريكي في 11 سبتمبر 2001، بميزانية قدرت بنحو ثمانية ملايين دولار¹ موجهة لتكوين وتدريب جيوش دول المنطقة، تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب ومنع اتخاذ أراضيها كقواعد خلفية للخلايا والجماعات الإرهابية.

يقول العقيد في الجيش الأمريكي فيكتور نلسن المسؤول عن برنامج بان ساحل:

"مبادرة بان ساحل هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير

لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي وخاصة

بين الجزائر ومالي، النيجر وتشاد.. فقد قلنا من قبل إنه إذا اشتدت

الضغوط على الإرهابيين في كل من أفغانستان وباكستان، فإنهم حتماً

سيبحثون عن أماكن جديدة، كمنطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي"²

1 جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية عدد 19/12-2014 ص 340

2 عربي بومدين، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، تقدير موقف،

<http://www.qiraatafrican.com/home/new/#sthash.5PzMuREI.QohLC9qP.dpbs> (ساعة الاطلاع: 11 سا و20، 2018/3/25) الأمريكية

تم الإعلان عن المبادرة في 2004م لملاحقة الإرهابيين في الأراضي الإفريقية غير المراقبة، حيث أشار جيمس ل. جونز، القائد الأعلى للقيادة الأوروبية إلى تنامي الجريمة المنظمة والتجارة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، تعد هذه الدول من أفقر دول العالم ولا يمكنها تحمل كل هذه الأعباء الأمنية بمفردها، إذ علينا مساعدتها في تأمين حدودها وتأمين المنطقة بشكل عام.

ثانيا: الشراكة ما أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء

TSCTP: Trans-Sahara Counter Terrorism Partnership

تمثل مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أطلقت عام 2005م امتدادا لمبادرة بان ساحل مع توسيع نطاقها ليشمل دول المغرب العربي الكبير حيث يعرفها الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006م بأنها:

"إستراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات، تهدف إلى هزيمة التنظيمات

الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وترسيخ قدرات

التعاون بين قوات الأمن في المنطقة، وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة

الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة"¹

حاولت الإدارة الأمريكية من خلال مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة فعمدت إلى تقوية جهود مكافحة الإرهاب ودعم نشر الديمقراطية وإضعاف الأيديولوجيات المتطرفة عبر تحسين برامج التعليم ورصدت للمبادرة حوالي الخمس مئة مليون دولار ما بين 2007 و 2013، ميزانية استحوذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على حوالي الخمسين مليون

1 أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 102.

دولار منها سنة 2012م موجهة لدعم التعليم وبرامج الصحة وغيرها من القطاعات، غير أن ما يعاب على المبادرة تركيزها على العسكرة حيث مثلت ميزانية الجهود العسكري حوالي الثلاثة أرباع الميزانية الكلية سنوات 2006، 2007 و 2008 إضافة إلى عدم فاعلية هذا الجهود العسكري حيث بقي الجيش المالي أضعف جيش في المنطقة فضلا عن شيوع روح التمرد داخله ومثاله الانقلاب الذي قاده جنود في 21 مارس 2012 وغياب التنسيق الجهوي دفعت هذه الانتقادات الولايات المتحدة إلى تقليص مستحقات قسم الدفاع مقارنة بباقي الأقسام خاصة مع مطلع العام 2012م، الأمر الذي لم ينجح في التخفيف من التوجه العام نحو عسكرة المنطقة نتيجة اشتداد التنافس الأوروبي الأمريكي الذي دفع بالولايات المتحدة إلى إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا أفريكوم.¹

تهدف هذه المبادرة للحفاظ على المجتمعات الحرة، وخلق بيئة عالمية خالية من التطرف والتقليل من الدعم الأيديولوجي، وتسعى إلى تمكين الأمم الشريكة من السيطرة على الإرهاب داخل حدودها بكفاءة من خلال عمليات التدريب للقوات البرية وتعزيز القدرات ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات كما تعتبر المبادرة جزءا من عملية التنمية المستدامة عبر الصحراء.

ثالثا: القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا

Les commandements des forces américaines en Afrique AFRICOM

أفريكوم: هي القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، التي اتخذ الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش قراراً بإنشائها في السادس من فيفري العام 2007م، كي تكون مركزاً مستقلاً للقيادة العسكرية الأمريكية في القارة الإفريقية، يتولى مهمة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار.

ويعود تأسيس أفريكوم إلى أمرين مهمّين:

1 جميلة علاق، المرجع السابق نفسه، ص 340.

1 - سعي الولايات المتحدة الأمريكية للدخول إلى دائرة التنافس مع أوروبا وآسيا في إفريقيا، خصوصاً مع تزايد الإقبال على الموارد الطبيعية، في مقدمتها: النفط واليورانيوم.

2 - تزايد الأخطار التي تهدد السفارات والشركات الأمريكية في إفريقيا منذ الهجوم المزدوج على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام عام 1998م، ثم تفجير السفينة الأمريكية (كول) في خليج عدن بالبحر الأحمر سنة 2000م، إضافة إلى تزايد النشاط الإرهابي في القرن الإفريقي.¹

جاء في كلمة كلوديا آنياسو، مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية:

"بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية من

خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية، ولن

يكون لزاما عليها أن تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى

هي القيادة الأوروبية EUCOM، والقيادة الوسطى CENTCOM، وقيادة

المحيط الهادئ PACOM".²

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن قرار إنشاء قيادة أفريكوم في 7 فيفري 2007، موضحاً أن القيادة تهدف إلى تقوية التعاون من أجل تحقيق الأمن في إفريقيا، وخلق فرص جديدة للشراكة معها في ما يتعلق بتحقيق السلام والأمن في المنطقة وكذا نشر الديمقراطية، والسعي إلى رفع مستويات التنمية والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، مشيراً إلى أهمية رفع قدرات هذه الدول في ما يتعلق بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة وتهريب المخدرات وغيرها.

1 خيري عبد الرزاق جاسم، قاعدة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة أفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، 2009 ص 99.

2 خيري عبد الرزاق جاسم، المرجع السابق نفسه، ص 89-90.

يعكس مسارعة الولايات المتحدة لترتيب وجودها العسكري في إفريقيا من خلال أفريكوم هواجسها المتعلقة بمحاربة الإرهاب وحماية مصالحها الاستثمارية خاصة الطاقوية منها والتي تمثل ربع احتياجاتها، إضافة إلى سعيها لاحتواء النفوذ الصيني المتزايد حيث تعتبر بكين المستورد الرئيس للنفط الإفريقي وثالث شريك تجاري لإفريقيا بعد واشنطن وباريس.¹

واجهت عملية البحث عن مقرّ لقيادة إفريقيا معارضة من أغلبية القادة الأفارقة، بحيث صرحت جنوب إفريقيا أنّها لن تتعاون مع أفريكوم، وأنه قرار يتبناه الاتحاد الإفريقي، في حين صرح (محمد بجاوي) وزير الخارجية الجزائري الأسبق أنّ الجزائر لن تقبل إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، ولقد أعربت بقية دول المغرب العربي بوضوح عن رفضها في أن يكون مقر القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في جوارها. في المقابل، وعلى الرغم من هذه المعارضة، فقد صرحت بعض الأنظمة الإفريقية عن رغبتها في استضافة المقرّ، نذكر منها: مالي، والسنغال، وغانا، وناميبيا، وساوتومي وبرنسيب، وغينيا الاستوائية، وكينيا، وجيبوتي، وبخاصة ليبيريا التي كانت الأكثر حماسة لاستقبال المقرّ، وتحتضن شتوتغارت بألمانيا مقر قيادة إفريقيا بصفة مؤقتة.²

جسدت الآليات الثلاث الاهتمام الأمريكي بمنطقتي الساحل الإفريقي والصحراء، والذي اتخذ طابعا أمنيا عسكريا في المحصلة غير أن الأهداف الإستراتيجية التي تصبوا إليها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لا تبدو في متناول صانع القرار في ظل التحديات التي تواجه المشروع خاصة مع رفض دول المنطقة للتواجد العسكري الأمريكي، إضافة إلى دور القوى الكبرى المنافسة خاصة منها التاريخية في الساحل وإفريقيا عامة. فرغم أن الولايات المتحدة بحسب ركس تيلرسن هي أكبر مساهم في بناء

1فايزة بن الشيخ، دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 38.

2 عربي بومدين، المرجع السابق نفسه.

القدرات في مجال حفظ السلام في أفريقيا، وتقوم بتدريب ونشر ودعم القوات التي توفر الدعم في مجال مكافحة الإرهاب، وتزيل الألغام الأرضية، وتيسر الانتقال السلمي للسلطة. بما يحققه ذلك الأمن وبتيح وصول الإمدادات الصحية والغذائية وغيرها من الخدمات إلى المناطق التي تحتاج إليها، إلا أن ما يميز التحديات التي تعرفها القارة الأفريقية عامة ومنطقتي الساحل والصحراء بالخصوص أنها تحديات عابرة للحدود، فوضى عارمة تشهدها المنطقة، انهيار تام لمؤسسات الدولة، انتشار مرعب للفقر والأوبئة، الجريمة المنظمة وانهيار حكم القانون، الاتجار بالبشر و المخدرات، تجنيد الأطفال، الهجرة غير النظامية.¹

1 ركس تلسون، العلاقات الأمريكية الأفريقية: إطار عمل جديد، في: <https://eg.usembassy.gov/ar/apr030618/>

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل

لطالما كانت منطقة الساحل الإفريقي واحدة من المناطق المهمّشة، استراتيجياً، واقتصادياً وسياسياً طيلة حقبة الحرب الباردة، وهو ما يتضح بجلاء من خلال معدلات النمو الاقتصادي المتدنية وزيادة عبء الديون الخارجية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاجتماعية، إلا أنّ التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الأخيرين جعلها تكتسب قيمة إستراتيجية بالنسبة لمختلف القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وأعطتها مكانة هامة في خضم التوازنات والصراعات الدولية التي تشهدها القارة الإفريقية وبذلك أصبحت المنطقة تحظى بأهمية كبرى ضمن أولويات واهتمامات القوى الدولية التقليدية ذات النفوذ التاريخي في المنطقة مثل فرنسا وبريطانيا، والقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان التي ما فتئت تبحث عن موطئ قدم لها في القارة الإفريقية.

في فترة الحرب الباردة لم تكن الولايات المتحدة تولي أهمية خاصة لقضايا وشؤون القارة الإفريقية عامة ومنطقتي الصحراء والساحل على وجه الخصوص وكانت تركز في سياستها تجاهها على تحقيق أربعة أهداف بالاعتماد على النفوذ الأوروبي التاريخي الحليف في المنطقة وهي:

— احتواء المد الشيوعي.

— حماية خطوط التجارة البحرية.

— ضمان الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.

— دعم ونشر القيم الليبرالية والديمقراطية.

إلا أن تغير واقع العلاقات الدولية بعد انهيار المعسكر الشرقي وظهور النظام العالمي الجديد القائم على الأحادية القطبية ثم لاحقاً تزايد حدة المنافسة على القارة الإفريقية أدى إلى مراجعة سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بإعادة قراءة متغيرات المنطقة وإعادة تعريف الأهداف والأولويات على ضوء

التحديات الجديدة التي فرضتها ظهور فواعل جديدة من غير الدول تمارس أكرهااتها على واقع العلاقات الدولية، وعلى ضوء الأسس الجديدة التي إنبنى عليها الأمن القومي الأمريكي خاصة بعد 11/09.¹

المطلب الأول: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

تمثلت بداية المراجعات للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا خاصة بعد زيارة وزير التجارة الأمريكي ويليام مايكل دالي لبعض دول القارة سنة 1998م عندما قال:

"... إن إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين

الأمريكيين، وفيها إمكانات كبيرة وواعدة، ولقد سبق أن ترك رجال

الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الإفريقية لزمّن طويل لتكون منطقة

نفوذ لمنافسيننا الأوروبيين"²

وهو ما أكدته وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، حيث قررت في إحدى زياراتها أن التحالفات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية بالنسبة للقرن القادم.³

إن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية عموما ومنطقتي الساحل والصحراء خصوصا مرده إلى كونها مصدرا رئيسا للموارد الطبيعية باعتبار الموقع الحاسم الذي تحتله على خريطة إنتاج النفط العالمي، حيث بلغ إنتاجها بحسب اللجنة الإفريقية للطاقة 11 بالمائة من الإنتاج العالمي عام 2005م، في حين أن احتياطي القارة من النفط الخام تبعا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يبلغ 8 بالمائة من الاحتياطي العالمي الخام، ويتمركز احتياطي النفط في إفريقيا بشكل خاص في غرب إفريقيا ومنطقتي

1 لحسن الحسنواوي، المرجع السابق نفسه، ص 107.

2 التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2006-2007 (القاهرة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2007) ص 78.

3 المرجع السابق نفسه، ص 78.

البحيرات العظمى وشمال إفريقيا³، يمتاز النفط الإفريقي بقربه من الأسواق الأوروبية والأمريكية على السواء مقارنة بالنفط الخليجي، فضلا عن كونه في بعضه لا يتبع سلة أوبك، كما أن الدول المنتجة له في أغلبها تعاني أزمتا مردها إلى التنافس والصراع على السلطة مما يسهل اختراقها.

تتنافس على القارة الإفريقية مجموعة من القوى منها القوى ذات النفوذ التاريخي التقليدي كفرنسا التي تعتبر إفريقيا منطقة نفوذ طبيعية وحديقة خلفية بحكم تاريخها الاستعماري وارتباط دولها بفرنسا ثقافيا من خلال رابطة الدول الفرنكوفونية، ومن جانب آخر دخلت الصين على الخط بفضل الاستثمارات الضخمة خاصة الشركات المختصة في الإنشاءات والبنى التحتية إضافة إلى اكتساحها سوق التنقيب حيث كسرت الاحتكار الفرنسي للتنقيب على اليورانيوم بحصولها على عقود في المغرب وعقود أخرى للتنقيب عن النفط في تشاد والسودان وموريتانيا ويمتاز المد الصيني في المنطقة بكونه امتداد براغماتي اقتصادي يبتغى يخلو في الغالب من أي تبعات سياسية وهو ما يفضله حكام القارة.¹

لطالما كانت الأهداف الاقتصادية في طليعة الإستراتيجية الأمريكية في القارة، خصوصا بعد تزايد الاكتشافات النفطية فيها، حيث هدفت إلى فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية في القارة الأفريقية بالإضافة إلى وجود فرص هائلة للاستثمار في مجال البنية التحتية. فالولايات المتحدة تسعى عبر السيطرة على النفط الإفريقي إلى إحكام سيطرتها على محزونات النفط العالمية، مما يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة خصوصا الاتحاد الأوروبي والصين.

1 خالد حنفي على، النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، عدد 164، أبريل 2006، ص 86.

يقول ركس تلسون وزير الخارجية الأمريكي السابق:

يرتبط أمن بلدنا وازدهاره الاقتصادي بأفريقيا على نحو لم يسبق له مثيل.

وسيتفقم ذلك أكثر في العقود القادمة للأسباب التالية"

أولاً: التحول الديموغرافي الرئيسي. بحلول العام 2030، ستمثل أفريقيا

حوالي ربع القوى العاملة في العالم. وبحلول العام 2050، من المتوقع أن

يتضاعف عدد سكان القارة إلى أكثر من 2.5 مليار شخص، منهم 70%

دون الثلاثين من عمرهم.

وثانياً: تشهد أفريقيا نمواً اقتصادياً كبيراً. ويقدر البنك الدولي أنّ ستة من

أسرع عشر اقتصاديات نمواً في العالم هذا العام ستكون أفريقية.¹

ولتأمين مصادر الطاقة من القارة الأفريقية، تحركت الولايات المتحدة تجاه النفط الأفريقي عبر أربعة محاور:

الأول: تجاري من خلال دعم التبادل التجاري بين الطرفين حيث ارتفع إجمالي التبادل التجاري الكلي

بين الولايات المتحدة والبلدان الأفريقية فبحسب تقرير أصدرته مكتب التحليل الاقتصادي التابع لدائرة

التجارة الدولية في وزارة التجارة الأمريكية حول التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية

انخفضت صادرات الولايات المتحدة إلى إفريقيا العام 2017م إلى حوالي 35.3 مليار دولار أي بما

نسبته 1.7 في المائة مقارنة بالعام السابق في حين ارتفعت واردتها من القارة إلى حوالي 43.1 مليار دولار

أي بما نسبته 21.7 مقارنة بالعام السابق مسجلة عجزاً تجارياً ب 7.8 مليار دولار مقارنة بفائض

قدر ب 519 مليون دولار العام 2016م. سجل الميزان التجاري الإفريقي فائضا تراوح ما بين 82

مليار و 9 مليار دولار ما بين عامي 2008 و 2013م.

¹ ركس تلسون، المرجع السابق نفسه.

كما بلغت الاستثمارات المباشرة الأمريكية في إفريقيا العام 2016م حوالي 57.5 مليار دولار، أقل بحوالي 3 في المائة مقارنة بالعام السابق، الاستثمارات الإفريقية المباشرة في الولايات المتحدة حوالي 4.4 مليار دولار بزيادة 1.5 في المائة مقارنة بالعام السابق.¹

الثاني: سياسي يتمثل في رفع شعار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الليبرالية خاصة منذ عهد كلينتون حيث قام في عهده الأولى بزيارة مطولة إلى القارة الإفريقية استمرت أكثر من عشرة أيام وألقى في غانا وفي غيرها من الدول التي شملتها الزيارة، خطابات عكست خلفية الرجل الديمقراطية وما تمثله من قيم ليبرالية تبشر بمبادئ الاعتماد المتبادل وسيادة القانون والاحتكام إلى المؤسسات وحماية الطفولة وترقية المرأة وغيرها. حيث ارتكزت إستراتيجية الولايات المتحدة على السعي إلى تشكيل نخب حاكمة متشعبة بالقيم الأمريكية حفاظا على مصالحها في إفريقيا ودعمًا للسلم والأمن الدوليين وفق المنظور الأمريكي.²

الثالث: يتمثل في تعزيز التواجد العسكري الأمريكي في أفريقيا، حيث عقدت الولايات المتحدة عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا في ديسمبر 2002، اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في منطقة القرن الإفريقي لمواجهة القرصنة التي ما فتئت تقوم بها التنظيمات الإرهابية لضمان أمن البحر الأحمر وحماية مضيق باب المندب والتجارة الدولية بالتالي. في حين تحتضن جيبوتي القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة والرئيسية في القرن الإفريقي، كما تتوفر القوات الأمريكية على موقع في أوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان، حيث توجد آبار النفط، بالإضافة إلى حصولها على تسهيلات في مناطق مختلفة من القارة، كينيا، إريتريا، ليبيريا. كما تتواجد في الساحل والصحراء، في

1 مكتب التحليل الاقتصادي التابع لدائرة التجارة الدولية في وزارة التجارة الأمريكية، تقرير، 2017، في: ساعة الاطلاع: 10 سا
و15، <https://www.bea.gov/international/factsheet/factsheet.cfm?Area=4992018/4/2>

2 لحسن الحسنواوي، المرجع السابق نفسه، ص 111.

صورة تعاون عسكري بمختلف الأشكال والصيغ مع كل من موريتانيا والتشاد ومالي والنيجر، وذلك تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

يمكن الإشارة أيضا إلى برنامج "فرقة عمليات المساعدة والتدريب الإفريقية" الذي أطلق بل كلينتون واستمر في عهد بوش والذي يهدف إلى إشراك جنود أفارقة في قوات حفظ السلام الأممية. إضافة إلى عمليات تتصل بمراقبة البعثات والتدريبات اللوجستية وحماية اللاجئين ومكافحة الإرهاب.¹

الرابع: إنساني، رصدت الولايات المتحدة 533 مليون دولار كمساعدات إنسانية لمكافحة المجاعة وانعدام الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأخرى الناجمة عن الصراعات في الصومال وجنوب السودان وإثيوبيا وحوض بحيرة تشاد. إن مستويات الجوع المقلقة في هذه المناطق من صنع الإنسان إلى حد كبير إذ تندلع الصراعات ويفر السكان من ديارهم. وفي ظل هذه الظروف، لا يستطيع الناس إنتاج المحاصيل وكثيراً ما يفقدون إمكانية الحصول على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى الجفاف الطويل.

وسط القلق المتنامي حول نفوذ الصين عالمياً، تتجه أنظار بكين إلى القارة الإفريقية حيث تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع تجارية خاصة في ميدان الاستثمار والطاقة وهي التي كان لها وجود تاريخي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي من خلال التضامن العقائدي لدعم الوجود الشيوعي في القارة.

أدى توسع الاقتصاد الصيني بمعدلات نمو متسارعة إلى ازدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتنامية إلى الموارد في ظل عجز الإنتاج المحلي على الوفاء بالتزامات الاقتصاد الوطني، فكان لزاماً توجيه الأنظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة. حيث باتت الصين أكبر مستهلك للطاقة بداية من العام 2004م بعد الولايات المتحدة ومن المتوقع أن يرتفع استهلاكها من الطاقة من 33 في المائة إلى 60 في المائة

¹لحسن الحسنوي، المرجع السابق نفسه، ص 112.

بجول العام 2020م حيث تمثل الطاقة المتأتية من إفريقيا حوالي ربع الواردات الصينية من الطاقة. كما أصبحت الشريك التجاري الأول للعديد من دولها وسجل التبادل التجاري قفزة وصلت إلى 107 مليار دولار العام 2009م بما يمثل عشرة أضعاف عما كان عليه الوضع بداية الألفية واحتلت بذلك المرتبة الثالثة كشريك تجاري بعد الولايات المتحدة وفرنسا.¹

شكل تحجيم دور الصين المتنامي في القارة إحدى زوايا الإستراتيجية الأمريكية بخصوص إفريقيا حيث أصدر مجلس العلاقات الخارجية في ديسمبر 2005م تقريراً حذر فيه الولايات المتحدة من مواجهة ضارية من الجانب الصيني تتعلق بإمدادات النفط من إفريقيا داعياً واشنطن إلى انتهاج أسلوب إستراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد وقال المجلس إن أهمية إفريقيا الإستراتيجية تتزايد، خاصة بسبب الطاقة، وأنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل من منظور إنساني، واعتبارها شريكاً.²

تعود العلاقات الأوروبية الإفريقية إلى عهود طويلة، فقد تمكنت القوى الأوروبية من الاستيلاء على القارة وتقسيمها بعد مؤتمر برلين 1885م، ولاستمرار الوجود الأوروبي في إفريقيا اعتمد الأوروبيون على الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وغيرهم من الفاعلين كدول المغرب العربي لضمان أمنهم الطاقوي، وفي حين تمكنت هذه القوى الأوروبية من الحفاظ على مصالحها في القارة حتى في ظل الثنائية القطبية التي تراجعت فيها مكانة أوروبا التقليدية، فقد راعت الولايات المتحدة الأمريكية مصالح حلفائها في مناطق نفوذهم التاريخية في المنطقة مراعاة للتوافق في العلاقات الأمريكية- الأوروبية.

وفي ظل النظام العالمي الجديد، تشكلت بيئة جديدة أثرت في طبيعة العلاقة بين الطرفين في صورة تحديات ومخاطر أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الصاعدة مثل

1 جميلة علاق، المرجع السابق نفسه، ص 343.

2 خيري عبد الرزق جاسم، المرجع السابق نفسه، ص 102.

الصين واليابان، ما ألبأ الدول الأوروبية إلى تعزيز علاقاتها مع دول القارة على عدة مستويات مستفيدة من الإرث التاريخي والثقافي الطويل.

تشكل هذه العلاقات وفقا لأكثر من شبكة أو إطار كرابطة الكومنولث ومؤتمر القمة الفرنسية-الإفريقية إضافة إلى بعض الأطر الأخرى المتعددة الأطراف كـ "اتفاقية لومي" التي ربطت الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وهي الاتفاقية التي استفادت منها الدول الإفريقية في صورة معونات مالية موجهة لأغراض التنمية مع استخدامها أداة لفرض شروط اقتصادية تتعلق بالإصلاح الهيكلي وأخرى سياسية ترتبط بنشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون.¹

وفي ظل الإصرار الأمريكي على الهيمنة وفق نظام معلوم تحكمه قواعد منظمة التجارة العالمية وسياسات المؤسسات المالية العالمية وقوانين الشركات متعددة الجنسيات اتجهت دول الاتحاد الأوروبي إلى بحث أشكال جديدة للمحافظة على نفوذها في القارة فتم التوقيع بداية الألفية على "اتفاقية كوتوني" في 22 نوفمبر 2000م، تم التركيز فيها على محاربة الفقر وإعادة التفاوض من جديد على قواعد تجارية تنسجم مع توجيهات منظمة التجارة العالمية وتراعي في نفس الآن مصالح الدول الإفريقية في حدها الأدنى.

ونتيجة للأهمية البالغة لدول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي من جهة موقعها الاستراتيجي وشساعة سوقها، فضلا عن التحديات القادمة من الجنوب، خاصة الانفجار السكاني لدوله وما تولد عنه من تهديدات مرتبطة بالهجرة غير النظامية فضلا عن التهديدات الأمنية واستفحال التطرف وانتشار الجماعات الإرهابية وكذا تفشي المجاعات والأوبئة وتجارة الرقيق وتحالف الجريمة المنظمة مع تجار الأسلحة والمخدرات وأمراء الحرب، فقد سعى الاتحاد الأوروبي للدخول في شراكات ثنائية أو متعددة شملت جميع ميادين الحياة وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى إنسانية رغم الانتقادات

1 الحسن الحسناوي، المرجع السابق نفسه، ص 114.

الموجهة لهذه الأشكال من الشراكة التي كانت نابعة في المقام الأول من الهواجس الأمنية لدول الاتحاد، أمنها الاقتصادي من خلال عملها على المحافظة على حصتها من النفط الإفريقي وأمنها السياسي من خلال محاصرة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والهجرة غير النظامية في موطنها.¹

المطلب الثاني: التهديدات التي تواجه الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الأفريقي.

تعد منطقة الساحل الأفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبقة من الانفلات الأمني، نتيجة لمجموعة من العوامل والتي يمكن حصرها في ثلاث أبعاد وهي:

- 1- المجموعات الإرهابية في المنطقة ما جعل منطقة الساحل ملاذاً آمناً وقاعدة خلفية لعملياته.
- 2- انتشار الجريمة المنظمة، وتجارة البشر والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة.
- 3- الفشل البيوي والوظيفي للدولة في المنطقة.

أولاً: التهديدات الإرهابية:

على الرغم من عوامل الضعف الذاتي التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي "جنوب الصحراء"، والتي أهلتها لتدخل غالبيتها في إطار الدول الفاشلة، جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات دول الشمال الإفريقي خاصة الجزائر ثم ليبيا لاحقاً بعد انتفاضات "الربيع العربي" خلال العقدين الأخيرين لتضعف من التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول. فقد تحولت هذه المنطقة إلى فناءٍ خلفيٍّ للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصةً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر في الصحراء الكبرى منذ صيف

¹الحسن الحسناوي، المرجع السابق نفسه، ص 115.

2003، وبدأ في استهداف دول الساحل والصحراء منذ هذا التاريخ؛ حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم بعد خروجه عن إطاره المحلي عقب الغزو الأمريكي للعراق.¹ يرجع عدد من المحللين تنامي التيارات الإرهابية إلى تزايد التعليم الديني خاصة بعدم تمكن الإسلاميين من السيطرة على الشمال المالي وذلك من خلال شبكات التجنيد على امتداد مدن دول الساحل حيث ينشط وسطاء التجنيد عبر أكثر من أربعة آلاف مدرسة ومعهد ومؤسسة دينية ذات طابع خيري ودعوي. يضاف إلى ذلك عوامل أخرى كسقوط نظام القذافي والمخاوف من سقوط ترسانته العسكرية في الأيدي الخطأ، إضافة إلى ظهور فرع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في ليبيا والجزائر دون إغفال تنامي التهديدات التي تمثلها جماعة "بوكو حرام" في الغرب الإفريقي خاصة بعد إعلان ولائها لتنظيم القاعدة.²

ثانيا: انتشار الجريمة المنظمة وتجارة السلاح:

تعرف الجريمة المنظمة على أنها تعرف الجريمة المنظمة بأنها:

"مؤسسة غير أيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق

ومنظم هرميا، تستغل نشاطات شرعية وغير شرعية من اجل بسط القوة

والسيطرة من أجل الحصول على مكاسب مادية وغير مادية في الغالب"

وفي هذه النقطة تجدر الإشارة إلى الفرق بين الجريمة المنظمة والإرهاب فالأولى تطور نشاطها بعد نهاية الحرب الباردة ولا تهدف إلى التأثير على الرأي العام وهدفه الرئيس كما جاء في التعريف هو تحقيق

1 أميرة محمد عبد الحليم، نذر الانهيار: تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء، السياسة الدولية، في 12 سا و30 د، 2018/4/4 (2018/4/4). <http://www.siyassa.org.eg/News/3430.aspx>

2 حنان لبدي، المرجع السابق نفسه، ص 104.

المكاسب المادية وغير المادية، كما انه من الصعب تتبع عناصرها لتعقد تنظيمها السرية التي تعمل بها، أما الإرهاب فيهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على الرأي العام المحلي والعالمي وغالباً ما يلجأ إلى العنف كوسيلة من أجل تحقيق الأهداف التي وضعها والتي في الغالب تكون أهدافاً سياسية.¹

تشمل النشاطات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية في السنوات الأخيرة عدة مجالاتٍ من أهمها غسيل الأموال ذات المصدر غير المشروع، وجرائم الحاسوب من قرصنة واختراقٍ غير مشروعٍ لأنظمة الغير وبرامجهم، من خلال تقليد البرامج أو نسخها أو تدميرها، وجرائم النصب والتزوير، والاتجار بالأشخاص، والنشاطات الإرهابية، والاتجار بالأسلحة المحظورة أو بالمخدرات وتهريب الآثار، والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، وغير ذلك من الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإجرامية.²

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأنّ هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ نحو 30 إلى 40 في المائة من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة، ونحو 27 في المائة من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوروبا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار أمريكي. إضافة إلى ذلك فإنّ تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة.³

1 مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، في: <https://www.academia.edu>.

2 حفيان عبد الوهاب، عوامل ومنطق اللا أمن في منطقة الساحل، الواقع والمستقبل، المركز الديمقراطي العربي، في <http://democraticac.de/?p=468581> (14 سا 4، 2018/4/4)

3 عصام عبد الشافي، معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء، في: <https://platform.almanhal.com/Files/2/58419> (14 سا 01، 2018/4/4)

ثالثا: الهجرة غير النظامية.

تشير الإحصائيات التي أجريت بخصوص موضوع الهجرة في دول المغرب العربي إلى أن الرغبة في الهجرة في المغرب موجودة عند 19% من السكان النشيطين وهي أعلى عند عن الطلبة بنسبة 54%.¹

تعني الهجرة الرّحيل وترك الأهل والوطن بهدف البحث عن الرّزق أو الملاذ آمن أو لتحسين الأوضاع الثقافية والعلمية للفرد، أي تهدف إلى تحقيق منافع ومقاصد تختلف من اقتصادية أو اجتماعية أو لتحقيق غاية إنسانية بحتة متعلقة بالنأي عن جميع مظاهر التخويف والترهيب الناتجة أساساً من النزاعات والحروب الأهلية، أو غيرها من مظاهر العنف الأخرى، وقد أطلق على الهجرة غير الشرعية منها عدة تسميات فهي الهجرة بدون وثائق بحسب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994م، وهي الهجرة غير القانونية بحسب المؤتمر الدولي للهجرة في بانكوك.²

والهجرة عامة لا تعرف اتجاهها جغرافيا معينا وإن كان الملاحظ في العقود الأخيرة اتجاهها من الجنوب نحو الشمال ومن الشرق نحو الغرب، لكنها دائما تخضع لخط واضح وهو الانتقال من مناطق الفقر وعدم الاستقرار إلى المناطق الغنية والأكثر أمانا، ويمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية في إفريقيا عموما ومنطقتي الساحل والصحراء بشكل خاص كان تمر عبر البحر المتوسط شمالا وعبر ساحل الاطلنطي غربا وفي بعضها عبر القرن الإفريقي شرقا.³

تمثل ظاهرة الهجرة غير النظامية، واحد من أكبر المعضلات الاجتماعية، وذلك لما لها من انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية للدول والمجتمعات، وقد تولدت عن هذه الظاهرة العديد من الجرائم أهمها ما يعرف بعصابات التهريب البشري والتي تعرّف على أنّها:

1 أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، الجزيرة نت، في: (13 ساو44) <https://goo.gl/8v1zgG>

2 عبد الحليم بن مشري، ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر، عدد7/2011، ص 98.

3 حنان لبدي، المرجع السابق نفسه، ص 105.

"تدبير الدخول غير المشروع لشخصٍ ما أو عدّة أشخاص إلى دولةٍ أخرى

ليست موطناً له، أو لا يُعدُّ من المقيمين الدّائمين فيها، من أجل الحصول

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى، من دون

تقديم أية ضمانات أمنية وصحية خلال عملية التهريب.¹

رابعاً: الفشل البيوي والوظيفي للدولة.

تنسجم نظم دول منطقة الساحل الإفريقي والصحراء بكونها في معظمها أنظمة عسكرية، فهناك نحو 29

دولة إفريقية شهدت بين عامي 1984 و2004م إقصاء 70 رئيس دولة عن طريق الانقلابات

العسكرية. ويربط العديد من المحللين بين السلوك العدواني للدولة، وطبيعة النخبة العسكرية الحاكمة التي

تسعى إلى التوسع والحروب لتبرير هيمنتها على السلطة السياسية، وكذلك تأثير النخب العسكرية في

توجيه السياسة الخارجية نحو التركيز على الأداة العسكرية كأسلوب لتنفيذها، إلى جانب غياب

المؤسسات وغياب سلطة القانون والحكم الراشد وغياب مجتمع مدني حقيقي وتلاشي تام لقواعد العمل

السياسي المنضبط في ظل غياب كلي للمعارضة السياسية الأمر الذي يركز صناعة القرار السياسي داخليا

وخارجيا في أيدي الطغمة الحاكمة، ما يؤدي إلى طغيان الإدراكات الشخصية للنخب الحاكمة على

السلوك الخارجي للدولة.²

كما فشل أكثر هذه الدول في إدماج الجماعات والقبائل المتنوعة داخل مكون الدولة، خاصة تلك التي

لم تبد تأييداً للنظام الحاكم وسعت إلى معارضته، وحتى الدخول معه في صراع مسلح، ففي مالي - على

سبيل المثال - ونتيجة لتهميش بعض المناطق وكبر مساحتها الجغرافية، ظهرت عدة جبهات عسكرية

وسياسية تطالب بحقوق سكان المنطقة. ومن هذه الجبهات حركة الطوارق للمقاومة، والحركة الشعبية

1 حفيان عبد الوهاب، المرجع السابق نفسه.

2 عصام عبد الشافي، المرجع السابق نفسه.

لأزواد، والجبهة الإسلامية العربية لأزواد، حيث شكلت هذه الحركات أزمة حقيقية للحكومة المركزية في

مالي.¹ وعموماً فإن هذه الدول تشترك في جملة من خصائص لعل أبرزها:

— لا تملك هذه الدول القدرة على تعبئة الموارد الداخلية والحصول على عائدات ضخمة من الضرائب.

— انخفاض معدلات التنمية البشرية.

— انخفاض الكثافة السكانية بالنسبة لمساحتها الإجمالية.

— ضعف البنية التحتية المادية وغير المادية منها.

— وتراكم الديون الخارجية. تركز الصادرات.

— خطر التعرض للنشوب نزاعات مسلحة.²

1ميروك كاهي، المرجع السابق نفسه.

2حفيان عبد الوهاب، المرجع السابق نفسه.

الفصل الثالث :

العلاقات الأمريكية الجزائرية في ظل التحديات الجديدة

في منطقة الساحل

المبحث الأول : السياق التطوري للعلاقات الأمريكية الجزائرية

المطلب الأول : العلاقات الأمريكية الجزائرية ما بين 1958-1962

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها أدوارا عدة على الأرض الجزائرية قبل هذه الفترة، أدوارا وعلامات محذرة منذ استقلال الولايات المتحدة الذي كانت الجزائر أول من اعترف به، إلا أن اختيارنا لهذه الفترة كبداية فعلية للعلاقات الأمريكية الجزائرية راجع إلى أن قيام الحكومة المؤقتة سنة 1958 كانت بداية التحول في الموقف الأمريكي تجاه المسألة الجزائرية خاصة بعد أحداث ساقية سيدي يوسف (1958/12/18) بعدما لم يعد بمقدور الإدارة الأمريكية ألا تتدخل بعد أن أصبحت تونس والمغرب مهددين بامتداد الحرب إليهما ، حيث انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية في مساع حميدة لحلحلة الأزمة الفرنسية التونسية التي نتجت عن هذه الأحداث كما استغلت إصرار الرئيس الحبيب بورقيبة على أن يشمل الحل المسألة الجزائرية في الدفع مشروع حل الخلاف ضمن إطاره الإقليمي من خلال إنشاء حلف متوسطي تقوده الولايات المتحدة يضم : بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا. وتونس والمغرب والجزائر مع شراكة مغاربية فرنسية، المشروع الذي عرض على الحكومة الفرنسية برئاسة فينكس عايار حيث وافقت عليه على أمل المشكلة حل الجزائرية بما يتماشى مع رغباتها إلا أن قبول هذا المشروع عجل بسقوط حكومته ووصول اليمين المتطرف إلى الحكم.¹

لم يكن في وسع الإدارة الأمريكية غض الطرف عن المسألة الجزائرية خاصة بعد بداية ظهور تعقيداتهما على الإقليم حيث بدا أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في إنهاء الحرب بطريقة تضمن مصالحها

¹ معمر العايب مناصرية ، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر 2009/2008 ، جامعة أوبكر بلقايد ، ص 229.

في المنطقة وكان استقبال موظفين سامين من كتابه الدولة الخارجية وفدا عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية في جانفي 58 بداية مراجعة الولايات المتحدة لسياستها تجاه الجزائر.¹

كانت الولايات المتحدة الأمريكية متحمسة للمفاوضات بين الطرفين حيث اعتبرت إعلان الرئيس الفرنسي شارل ديغول إجراء استفتاء شعبي في تصريح له يوم 1959/09/16 بمثابة خطوة في الطريق الصحيح كما بعث الرئيس جون كينيدي برسالة تهنئة إلى الشعب الجزائري بمناسبة وقف إطلاق النار في 1962/03/18 وكذلك فعل عند إعلان الاستقلال.² بعد أن كان قد تبني المسألة الجزائرية في فترة تقلده لعضوية مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي، حيث لم يكن يخفي معارضته لإدارة ايزنهاور وتوجهها الداعم للاستعمار الفرنسي، فكان خطابه في الكونغرس في الثاني من جويلية 1957م بمناسبة زيارة وفد عن الثورة الجزائرية مفاجئا للفرنسيين ولإدارة الأمريكية عندما قال:

"أنه بالنظر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها نالت استقلالها بوسائل

ثورية ينبغي أن تكون سياستنا واضحة ومؤيدة لاستقلال الجزائر بدلا من عرقلة

الشعب الجزائري في استرجاع سيادته وذلك حتى لو أدى الأمر إلى فقدان

صداقة فرنسا (..) إن فرنسا قد جندت أكثر من أربعمئة ألف مقاتل وتنفق

مبالغ طائلة من المال وتتلف كثيرا من العتاد الحربي في محاولة إخضاع الثورة

الجزائرية والتي أصبحت السبب الرئيس في ضعف الجمهورية الفرنسية ومعها

الحلف الأطلسي من جهة أخرى"³

1 نفس المرجع ، ص 229.

2 حشود نور الدين ، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2005 ، ص 21.

3 معمر العايب مناصري ، مرج سابق الذكر ، ص 192.

في حين بقيت الإدارة الأمريكية مترددة بين الطرفين حيث مارست ضغوطا على بعض الدول الصغيرة في الجمعية العامة للدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة في سبتمبر/ديسمبر 1958م، للتصويت ضد القرار المقدم من طرف المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الأفروآسيوية، القرار الذي " يستعجل الطرفين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء بأسرع ما يمكن في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار". ورغم الدور الأمريكي الذي رفض القرار إلا أنه حصل على أغلبية ثلثي الأصوات عند التصويت عليه فقرة بفقرة، غير أنه ما لبث أن رفض عند التصويت على مجموعته نتيجة للضغوط التي مارسها الوفد الفرنسي والتي أدت في النهاية إلى تراجع العديد من الأعضاء والتصويت بالرفض رغم أن الولايات المتحدة ذاتها لم تعارض القرار في الاجتماع العام في محاولة لتهدئة الطرف الجزائري، موقف أثار حفيظة الفرنسيين الذي كانوا يتوقعون تضامنا واضحا ومستمرًا من الولايات المتحدة التي أبان موقفها عن ضعف وتردد واضحين.¹

ثم ما لبثت أن سعت الإدارة الأمريكية إلى نحو الانطباع السيئ الذي أحدثته تذبذب موقفها عندما عهدت إلى جورج آلن مدير وكالة أنباء الولايات المتحدة الإذلاء في 29 جوان 1959م، بالتصريح:

" لقد حيينا عرض الجنرال -ديغول- صلح البواسل*، والولايات المتحدة تؤيد

الجنرال ديغول من غير تحفظ وذلك لوضع حد للنزاع المقيم"²

1 بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، دار النفائس، بيروت، ص 171.

2 بسام العسلي، المرجع السابق نفسه، ص 171.

* بعدما فشلت سياسة ديغول في إدماج الجزائر من خلال قانون 31 جانفي 1958 كجزء لا يتجزأ في فرنسا، المبدأ الذي رفضته جبهة التحرير الوطني بشكلكاسم، عمد ديغول الى إظهار نوايا تفاوضية عبر ما أسماه "سلم الشجعان"، و " لا أتفاوض مع رجال غير الثوار"، لكي يفصل العسكري عن السياسي ويرغم الحكومة المؤقتة على التفاوض من موقف ضعف.

حرصت الولايات المتحدة على التفريق بين المعونات العسكرية المقدمة من طرفها لصالح حلف شمال الأطلسي وما بين مبيعاتها من السلاح لصالح فرنسا، حيث وضع ديوان محاسبتها تقريرا سريرا بمناسبة حادثة ساقية سيدي يوسف، أحيل على لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي شهر فبراير 1958، أوضح فيه حسابات المساهمة الأمريكية المخصصة لحلف شمال الأطلسي ويؤكد فيه أن كميات كبيرة من الأسلحة أرسلتها فرنسا إلى الجزائر رغم الاتفاق المنعقد بينها وبين الولايات المتحدة يقضي بإرجاع فائض الأسلحة في محاولة لم تكن مجدية للتمييز بين الوجود الفرنسي والأطلسي في الجزائر.¹

في ظل اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وظهور العالم الثالث كتكتل جديد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة تجاه الجزائر كرستها توصيات تقرير مجلس الأمن القومي لشهر نوفمبر 1959 والذي اقترح على الإدارة الأمريكية تشجيع فتح قنوات التواصل بين المجاهدين والحكومة الفرنسية من أجل الوصول إلى وقف إطلاق النار وإيجاد طرف ثالث مسهل تمثل أساسا في الحكومة التونسية والحبیب بورقيبة.²

اصطدمت السياسة الأمريكية تجاه الجزائر بعد سنة 1958 بجدار الديغولية التي كانت تنظر إلى هذه السياسة بعين الريبة كما كانت تنظر إلى شمال حلف الأطلسي كذراع أمريكية تصدر على القرار الأوروبي فمند وصوله إلى الحكم وجه ديغول جهوده لإيجاد حل للمسألة الجزائرية يبقى الجزائر في فلك فرنسا، لقد كان ديغول يعتقد بأن المشكلة الجزائرية تمنع فرنسا من اخذ مكانتها الحقيقية في العالم تعمل على تبني سياسة خارجية مناهضة للولايات المتحدة في المنطقة ودفعت مواقفه الراديكالية بخصوص حلف شمال الأطلسي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مباركة أكثر مشاريعه التي سعت إلى احتواء الثورة

1 بسام العسلي، المرجع السابق نفسه، ص 187.

2 Jean Maurice Herman, pour les besoins de leur politique arabe, les américains la France de prendre contacte avec le FLN, liberation-france, 19/4/1958.

الجزائرية كمشروع "سلم الشجعان" ومشروع "فسنطينة" و التي رأت فيها سياسات تهدف بالدرجة الأولى إلى إضعاف موقف جبهة التحرير الوطني التفاوضي ولكن في إطار يضمن الحل النهائي الذي تهدف إليه الولايات المتحدة، حل عادل وليبرالي كما صرح "أيزنهاور"¹ بنحوت الضغوط التي مارسها ديغول على الإدارة الأمريكية في دفع الأخيرة لتبني الطرح الفرنسي القاضي بحق تقرير المصير للشعب الجزائري بعد ضمان المصالح الفرنسية حيث كان لتصريح ديغول الشهير من أن الاتحاد السوفياتي "هو جزء أوروبا وأنه إلى من سيعود القارة عاجلا أو آجلا" بعيد الأثر على الموقف الأمريكي تجاه الجزائر والحد من نفوذها مستقبلا .

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية الجزائرية ما بين 1962-2001

تصدر العلاقات الجزائرية عن محورية الدور الأمريكي في أغلب المنظومات العالمية والإقليمية وتقاطعات المصالح السياسة والإستراتيجية الأمريكية مع كثير من القوى الإقليمية ومنها الجزائر. تعددت المحاور التي تعاملت الإدارة الأمريكية من خلالها مع الطرف الجزائري حيث يمكن متابعة هذه العلاقة من خلال المحور الاقتصادي المتعلق بحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين الإمداد بالنفط الجزائري والمحور الاستراتيجي الذي تسعى من خلاله إلى إدخال الجزائر دائرة الدول المحورية بالنسبة لها في التعاطي مع العديد من القضايا الشائكة في الأقاليم كقضية الصحراء الغربية ثم هناك المحور الأمني الذي كرس الاهتمام الأمريكي بالجزائر خاصة في فترة الحرب على الجماعات الإسلامية المسلحة ثم لاحقا في الحرب على الإرهاب الدولي .

1 معمر العايب مناصري ، مرج سابق الذكر ، ص 242.

لم تكن الجزائر في فترة الحرب الباردة تحتل مكانة مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة الموقف الممالي لفرنسا أثناء الثورة في مراحلها الأولى ، حيث كانت ترى في الثورة الجزائرية تهديدا مباشرا لحلف الشمال الأطلسي وبأن الشيوعية هي من تقف وراءها¹ ، واستمرت هذه النظرة النمطية طيلة حكم الرئيس بن بله الذي مثل مصدر صداع مستمر للإدارة الأمريكية بسبب مساندته لحركات التحرر ووقوفه في وجه محاولات الأمريكيين لاحتواء المد الاشتراكي في الجزائر عن طريق الإعانات الاقتصادية ثم عن طريق دعوة الرئيس بن بله نفسه لزيارة الولايات المتحدة الزيارة التي قوبلت بامتنعاض ومعارضة شديدين ، حيث تحدثت الدابلي نيوز يوم 1962/10/09 عن أن استضافة متعاطف شيوعي يعد ضربا من الجنون رغم أن الرئيس بن بله أبدى إعجابه بالنموذج الأمريكي إلى درجة معاتبة كاسترو في زيارته لكوبا يوما من بعد الانحياز الكبير إلى السوفيياتي ونصحه بإنهاء التوتر مع واشنطن .2.

رغم اعتراف الولايات المتحدة بالحكومة الجزائرية مبكرا في 1962/02/29 إلا أن السفير الجزائري لديها لم يصل حتى 1963/03/05 أي بعد أكثر من سنة وهو ما اعتبرته يومها الولايات المتحدة راديكالية في معاداة الغرب، لقد كان للتردد الذي شاب السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في مرحلة حكم الرئيس بن بله رغم ما أبداه الأخير من تفتح على الغرب وعلى الولايات المتحدة على وجه الخصوص إلى درجة إطلاق اسم الرئيس كنيدي على أحد أكبر الشوارع العاصمة الجزائرية بعد اغتياله³ ، كان لهذا التردد بالغ الأثر على التوجهات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية الكبرى للدولة الجزائرية لاحقا، توجهات تبلورت من خلال خيارات إستراتيجية ثلاثية الأبعاد: التضامن مع الحركات التحررية عبر العالم ومنها الثورة الفيتنامية والوقوف في وجه الامبريالية وتقوية الاستقلال والسيادة الوطنية، ظل بن بله يمثل

1 نور الدين حشود ، مرجع سابق الذكر ، ص 177.

2 حميد عبد القادر ، بن بله كان مصدر قلق للأمريكيين ، الخبر ، 2011/01/12.

3 فرحات جمال ، السياسة الأمريكية في الجزائر : التحولات الكبرى 1962-1989 ، دار الريحانة للكتاب ، الجزائر ، ص 19.

قلقاً للإدارة الأمريكية ما حدا بها إلى الترحيب بانقلاب العقيد بومدين في جوان 1965 معتقدة بأن ذلك كفيل بوضع حد " للمغامرة الجزائرية"، إلا أن بومدين حافظ على خيارات الجزائر الإيديولوجية مع الإبقاء على باب التعاون الاقتصادي مفتوحاً والانخراط في حوار الشمال-جنوب بهدف بناء نظام اقتصادي عالمي ، لقد كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية على الصعيد الاقتصادي جيدة جداً رغم ما شابها من توتر وصل حد بمناسبة قطع العلاقات الصراع العربي الإسرائيلي ما بين 1967 و 1973 ، الفترة التي كان للجزائر فيها دوراً مهماً لفت إليه الإدارة الأمريكية خاصة بعد زيارة الرئيس هواري بومدين إلى الولايات المتحدة بمناسبة انعقاد دورة الأمم المتحدة الخاصة حول المواد الأولية أين استقبل الرئيس الجزائري في البيت الأبيض.¹

لطالما كانت العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية متذبذبة حيث رغم ترحيب الإدارة الأمريكية بالدولة الجزائرية المستقلة إلا أن خيار الرئيس هواري بومدين التقارب مع الاتحاد السوفياتي رغم إعلان الجزائر عدم الانحياز الرسمي، فرض على الإدارة الأمريكية تصنيف الجزائر ضمن المعسكر الشيوعي، إضافة إلى ما عجلت به حرب الستة أيام عام 1967م بين الدول العربية والكيان الصهيوني من قطع للعلاقات الدبلوماسية من طرف الجزائر واستقبالها للمعارضين من مختلف الدول بمن فيهم من تعتبرهم الولايات المتحدة الأمريكية إرهابيين (كارلوس، النشطاء الأمريكيو-لاتينيين).

ومع وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الحكم مع ما تبناه من توجهات محايدة نسبياً، لعبت الجزائر في ظل حكمه أدواراً متقدمة في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الدور الذي اضطلعت به في تحرير رهائن السفارة الأمريكية في طهران سنة 1981م، ثم ما لبث أن أُلقت المسألة

1 بن دياب أبركان أميرة ولعور سهيلة ، البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، قالة ، 2014/2013 ، ص 33 .

الصحراوية بظلالها على العلاقات بين البلدين حيث لم تفلح جهود كاتب الدولة للخارجية السيد جيمس بيكر في حل سلمي للنزاع يأخذ بعين الاعتبار التحفظات الجزائرية.¹

اتسمت العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد بالاعتدال والتوازن خاصة بعد نجاح الدبلوماسية الجزائرية في وساطتها لتحرير الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران سنة 1979، وفي إطار تطلع الدبلوماسية الجزائرية للعب دور أساسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، كانت زيارة الشاذلي إلى الولايات المتحدة لمناقشة عديد القضايا على رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي والحرب العراقية الإيرانية والأوضاع في لبنان وكذا المشكلة الصحراوية التي حرصت الولايات المتحدة النأي على بخصوصها على تبني سياسة النأي بالنفس حفاظا على مصالحها مع الجزائر والمغرب.²

تميزت مرحلة بداية الأزمة الأمنية الجزائرية باللامبالاة الإدارة الأمريكية الجمهورية وقتها لانشغالها بحرب الخليج الثانية من ناحية ولتقديرها بأن إدارة الأزمة الجزائرية تدخل في مجال اختصاص فرنسا للاعتبارات التاريخية والجغرافية والثقافية والاجتماعية المعروفة غير أن ذلك لم يمنعها من التعبير عن امتعاضها لتوقيف المسار الانتخابي واعتباره مناف للديمقراطية، موقف بدا أنه كان موجها للاستهلاك الإعلامي فقد سارع لاحقا المتحدث باسم الخارجية آنذاك "ادوارد جيرجيان" عام 1991 إلى التأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض كل من يريد استعمال المسار الديمقراطي لعرقلة الديمقراطية مبدئيا عدم ثقة في النوايا الديمقراطية للإسلام السياسي في الجزائر وارتياحا كبيرا لتدخل الجيش.³

1 Jean François Daguzan. La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'aventure?

Politique étrangère 3:2015 p37.

2 نفس المرجع ، ص 34.

3 نفس المرجع ، ص 37.

عرف مجيء الديمقراطيين إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس كلينتون تفاعلا أكثر مع الأزمة الجزائرية خاصة مع اشتداد العمليات المسلحة وتوسع نطاقها ما بين 1993-1996 ، حيث تبنت الإدارة الأمريكية موقفا أكثر وضوحا واصطفافا مع النظام الجزائري مع الدعوة إلى الحوار والانفتاح على الإسلاميين وتبنى مقاربات أكثر ديمقراطية والانخراط في مزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان، تكرست هذه المطالب خاصة مع وصول الرئيس اليمين زروال إلى الحكم عام 1995 ما أكسب نظام الحكم شرعية أكثر مكنته من احتواء أنصار الإسلام السياسي المعتدل وحشد الدعم الغربي، خاصة الأمريكي، الدعم الذي تجسد في اعتقال القيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ " أنور هدام " المقيم على التراب الأمريكي وكذا في رسالة الدعم التي بعث بها كلينتون إلى نظيره الجزائري اليمين زروال عام 1995 التي دعاه فيها إلى التعجيل بالإصلاحات السياسية والتأكيد على أن الجزائر دولة محورية وان استقرارها مهم للمنطقة وللمصالح الأمريكية.¹

1مياه مخلوني ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 2001/09/11 ، مذكرة الماستر ، جامعة الجزائر ، 2001 ، 96 .

المبحث الثاني: مستويات التعاون الأمريكي الجزائري في ظل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل

المطلب الأول : المستوى الجيوسياسي والأمني للتعاون .

تستمد الجزائر أهميتها من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال إفريقيا ككل، حيث تتمتع بموقع جغرافي متميز ثلاثي الأبعاد، بدءًا بالبعد المتوسطي إلى مواجهة أوروبا على الضفة الشمالية، ثم البعد الإفريقي جنوبًا إضافة إلى البعد العربي الأمازيغي بامتداداته الحضارية الضاربة في التاريخ وتكمن الأهمية الجيوسياسية في كونها بوابة إفريقيا التي تربط حوض البحر المتوسط في منطقة الساحل الإفريقي التي تكتسي أهمية بالغة خاصة عندما يتعلق الأمر بالسلم والأمن العالميين ومن ناحية أخرى فإن الجزائر تقع في مواجهة مباشرة لدول حلف شمال الأطلسي حيث أن أي وضع غير مستقر يمكن أن تشهد المنطقة عموماً والجزائر خصوصاً سيكون له أثره المباشر على هذه الدول، كما أن توفر الجزائر على سواحل طويلة يرشحها للقيام بأدوار مهمة خاصة في مواجهة الهجرة غير النظامية .

بعد نهاية الحرب الباردة برزت عدة عوامل إقليمية ودولية ساهمت في زيادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر خاصة بعد تفجر الأزمة السياسية والأمنية في البلاد وتوجسها من قيام دولة إسلامية على شاكله الدولة الإسلامية في إيران، مع ما يمثله ذلك من تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة.

للولايات المتحدة الأمريكية نوعين من المصالح السياسية في المنطقة المغربية:

1- المصالح المرتبطة بمكافحة الإرهاب المتمترس وراء إيديولوجيات راديكالية تتوسل العنف في حربها ضد الوجود الأمريكي في المنطقة .

2- المصالح الأمريكية بمناطق النفوذ غرب المتوسط وجنوب أوروبا خاصة منها مصالح التواجد العسكري والتنسيق الاستراتيجي .

وهنا تبرز الجزائر كمحطة ومهمة على صعيد الاهتمام الأمريكي بمنطقة صحراء الساحل الإفريقي، من وجهة نظر أمنية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإعلان الولايات المتحدة لحرهما على الإرهاب وسعيها لتشكيل تحالف دولي ضده وتمثل خطو إنشاء القاعدة العسكرية الخاصة بإفريقيا "الأفريكوم" سنة 2007 وانطلاق عملها أواخر سنة 2008 من مقرها المؤقت بشوتوغارت بألمانيا خطوة حاسمة في سعي الولايات المتحدة الى التواجد الفعلي في إفريقيا انطلاقا من أرض مغربية وهو ما لقي مقاومة ورفضاً جزائرياً في صورة مبادرات جزائرية بديلة تهدف إلى التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية حيث عملت على إنشاء مركز قيادي اقليمي في تماراست إلى الجنوب بهدف تنسيق تحركات جيوش دول المنطقة ضمن مخطط موحد لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية.¹

ترفض الجزائر التدخل العسكري الأجنبي لحل الأزمات والنزاعات كما لا يتبنى جيشها عقيدة تدخلية ومن هنا تكمن أهمية الجزائر الجيوستراتيجية من خلال تبنيها مقاربات تنموية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية فكان لها دور في تأسيس ودعم ومرافقة "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" NEPAD المبادرة التي ساهمت فيها كل من السنغال والجزائر وجنوب إفريقيا وتهدف إلى جسر الهوة التي تفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي وهي بمثابة عقد لتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة.²

1 بوحنية قوي ، الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012/07/03 ، ص 07

2 العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الإفريقي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2011/2010 ، ص 117 .

حرصت الجزائر على الحفاظ على القارة درءا للتدخل الخارجي خلال حلحلة النزاعات واحتوائها سلميا عن طريق آليات إفريقية ساهمت في تأسيسها واضطلاعها بأدوارها باستقلالية كآلية الوقاية من النزاعات، وهي آلية من آليات منظمة الوحدة الأفريقية بالشراكة مع عديد المنظمات الدولية والدول المعنية بمكافحة ظواهر الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية كالولايات المتحدة ، هذه الآلية التي تطورت لاحقا إلى " مجلس السلم والأمن الإفريقي " في إطار إصلاح منظمة الوحدة الإفريقية وتحولها إلى الاتحاد الإفريقي انطلاقا من الجزائر وهي المنظمة التي تعد شريكا رئيسا للولايات المتحدة في القارة الإفريقية .¹

انتهجت الجزائر سياسة انفتاحيه على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، كما كانت الجزائر أول من حذر من الصفة عبر القومية لظاهرة الإرهاب، وذلك في كل المناسبات الدولية، من بينها المنتدى العالمي ضد الإرهاب، بصفتها عضوا فاعل فيه كما تنتظم ضمن مجموعة العمل حول تعزيز القدرات على مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل علاوة على تقديمها دعما لوجستيا لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

جاء في تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية في 27 أبريل 2005م، أن الجزائر واصلت دعمها القوي لجهود الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب وأظهرت دعمها الشامل للحرب العالمية على الإرهاب حيث حققت مكاسب مثيرة للإعجاب ضد كل من الجماعة السلفية للدعوة والقتال والجموعه الإسلامية المسلحة (الجيا) باعتقال قادة هذه المجموعات (نبيل صحراوي ونور الدين بوضياف وعبد الرزاق البار) إضافة الى اعتقال أكثر من 400 آخرين خلال عام 2004.

في حين لا يزال حيران الجزائر من دول الساحل يعانون من أنشطة الجماعات الإرهابية في الجزائر المسلحة وغيرها من نشاطات التهريب واختطاف الأجانب خاصة بعد تجديد الجماعة السلفية للدعوة

1 نفس المصدر ، ص 140 .

والقتال ولاءها لتنظيم القاعدة العالمي ما عزز أشكال التنسيق بين الجزائر ومحيطها الإقليمي، تنسيق تكلل بالقبض على عمار صايفي، المعروف أيضاً باسم عبد الرزاق البار، زعيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال المسؤول عن اختطاف 32 رهينة أوروبية في الجزائر عام 2003، من خلال التعاون مع السلطات التشادية والليبية، وعاد إلى الجزائر بعد أن احتجزته حركة الديمقراطية والعدل التشادية لأشهر.

كما استضافت الجزائر مؤتمراً رفيع المستوى للاتحاد الإفريقي حول مكافحة الإرهاب وتم افتتاح مركز الاتحاد الإفريقي للدراسات والبحوث بهدف تسهيل تبادل المعلومات والتدريب في إطار الحرب ضد الإرهاب. وفي الجانب المالي اقترحت الجزائر مشروع قانون لتجريم أنشطة غسل الأموال مع دخول وحدة الاستخبارات المالية التابعة للاتحاد الإفريقي الخدمة.¹

وسعت الجماعة السلفية للدعوة والقتال نشاطها إقليمياً في منطقة الساحل. حيث انخرطت في عمليات تهريب واسعة إضافة إلى تنفيذ عدة هجمات، تقديراً لهذا التهديد، أنشأت الحكومة الأمريكية مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء حيث تهدف هذه المبادرة إلى مكافحة الإرهاب من منظور إقليمي وتعزيز التعاون بين البلدان المغاربية. حتى الآن، ساعدت المبادرة الجيش الأمريكي في تقييم التهديد الإرهابي بشكل أكثر دقة داخل الدول المشاركة، وسمح لحكومة الولايات المتحدة بمساعدة تلك الدول في تركيز جهودها على تحييد تلك التهديدات.²

1 تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 27 أبريل 2005م،

في: <https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/45392.htm>

2 تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 28 أبريل 2006م، في:

<https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2005/64344.htm>

ونجحت الجزائر في احتواء التهديد الإرهابي باستهداف قيادات الجماعات الإرهابية، وضرب أيديولوجيتها وتدمير قدراتها القتالية، كما تمكنت من احتواء مختلف شبكات الإسناد المحلية التي تم تشكيلها في تونس ودول الساحل الأفريقي خاصة في مالي.

أدى نجاح الجزائر في مكافحة الإرهاب، بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (الجماعة السلفية للدعوة والقتال سابقا) إلى البحث عن طرق جديدة لتمويل الهجمات كعمليات الاختطاف وطلب الفدية. حيث سجلت وسائل الإعلام الجزائرية 16 حالة من حواجز الطرق المزيفة و55 عملية اختطاف داخل الجزائر. لم تُنسب كل هذه الأساليب إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي فقط، حيث شهدت الجزائر نمو الأشكال من الجريمة المنظمة بشكل متسارع. كما قام إرهابيون في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مثل مختار بالمختار بدور نشط في التهريب الإقليمي لتمويل الإرهاب.

على الرغم من تصاعد نشاط القاعدة في المغرب الإسلامي في تلك الفترة، إلا أن الحكومة الجزائرية والقوات المسلحة ظلت قادرة على التعامل مع الجهد المطول ضد التهديدات الإرهابية الداخلية واستمرت في كونها حليفاً موثوقاً به في الحرب على الإرهاب.¹ حيث لم يقتصر التعاون الأمني على مكافحة الإرهاب فقط، بل أيضا، شمل دعم الحلول السلمية والسياسية للنزاعات في المنطقة، خاصة في مالي وليبيا، وتجسد ذلك في دعم واشنطن والمجتمع الدولي للوساطة الجزائرية لحل الأزمة السياسية في شمال مالي، وإقامة حوار شامل بين الأطراف الليبية لإنهاء حالة الفوضى والانقسام.

¹ تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 30 أبريل 2007م، في:

<https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2006/82733.htm>

على الرغم من أن مصالح الحكومة الجزائرية ظلت هي المحور الأساسي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فقد اضطرت المجموعة إلى اللجوء إلى عمليات الخطف للحصول على فدية وعمليات موسعة في منطقة الساحل. ما دفع الجزائر لقيادة الجهود في المحافل الدولية لإدانة دفع الفدية للإرهابيين.

واصلت الجزائر جهودها لإنشاء آلية إقليمية للتعامل مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في البلدان الواقعة جنوبها. وعقدت ثلاثة اجتماعات منفصلة لوزراء الخارجية الإقليميين، ورؤساء الأركان، ورؤساء الاستخبارات لمناقشة تنسيق الاستجابة لخطر الإرهاب في منطقتي الساحل والصحراء حيث استضافت الحكومة الجزائرية في أوت 2009م اجتماعا لقادة أركان الجيش من مالي وليبيا وموريتانيا والنيجر لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب وإنشاء مركز قيادة إقليمي في مدينة تمراست الجنوبية. وتم بموجب هذه الاجتماعات إطلاق مبادرة دول الميدان سنة 2010، وتقودها الجزائر وتضم مالي وموريتانيا والنيجر، وأنشأت فيما بعد مركزاً لتبادل المعلومات الاستخبارية في الجزائر العاصمة يهدف إلى توفير المعلومات لمركز القيادة في تمراست.

تعاونت الجزائر مع الولايات المتحدة والحكومات الأجنبية الأخرى لمنع الهجمات الإرهابية ضد الأجانب. حيث وقعت الولايات المتحدة معاهدة تعاون قانوني متبادلة مع الجزائر في أبريل / نيسان، مما أوجد إطاراً للتعاون القانوني المتزايد بين الجزائر والولايات المتحدة. كما قدمت الولايات المتحدة دورات تدريبية متعددة للشرطة الجزائرية والقضاة وموظفي الجمارك حول جرائم الإنترنت وتهريب النقد وتكتيكات مكافحة الإرهاب.

الجزائر عضو في "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"^{*} وهي هيئة إقليمية تعمل على غرار "مجموعة العمل المالي"^{**}، وقد اعتمد تقرير التقييم المتبادل الخاص بها من قبل تلك الهيئة في اجتماعها العام الذي عقده في ديسمبر 2010م، لا توجد لدى الجزائر تشريعات لتجميد الأصول الإرهابية ولكنها تؤكد أن تصديقها على اتفاقيات تمويل الإرهاب الدولي يمنحها سلطة القيام بذلك.¹

الجزائر عضو مؤسس في "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب"، حيث شاركت في نوفمبر 2011م في رئاسة واستضافة الاجتماع الأول لمجموعة الساحل التابعة للمنتدى، واجتمع مسؤولون من وزارة الخارجية من أكثر من 30 دولة ومنظمة دولية وناقشوا مراقبة الحدود وإنفاذ القانون ومكافحة تمويل الإرهاب كما استضافت الجزائر مؤتمراً للشراكة في سبتمبر لموظفي وزارة الخارجية والدفاع من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، وانضم إليهم مسؤولو مكافحة الإرهاب والتنمية من 20 دولة أخرى ومنظمات دولية لمناقشة قضايا إنفاذ القانون والتنمية في منطقتي الساحل الإفريقي والصحراء.²

بدأت تظهر تأثيرات "الربيع العربي" على الأمن الجزائري بداية من سنة 2013م بعد الإعلان عن تأسيس كتيبة "الموقعون بالدماء" أواخر عام 2012، على إثر إعلان قائدها مختار بالمختار عن انفصال كتيبته الرئيسية "الملثمون" عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو الانفصال الذي جاء بعد إصدار قيادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قراراً بعزله عن قيادة الكتيبة، ونتيجة للانفلات

* مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مجموعة عمل حكومية عربية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

** مجموعة العمل المالي: مجموعة عمل حكومية دولية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1 تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 18 أوت 2011م، في:

<https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2010/170257.htm>

2 تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 31 جويلية 2012م، في:

<https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2011/195544.htm>

الذي عرفته الحدود مع ليبيا بعد سقوط نظام العقيد، وكانت أول عملية تنفيذها كتيبة "الموقعون بالدماء" احتجاجا على التدخل الفرنسي في مالي الذي بدأ قبلها بأيام كما أعلن قادة الهجوم. في 16 يناير 2013، هاجم التنظيم منشأة غاز تيجنتورين (مشروع مشترك بين شركات جزائرية وبريطانية ونرويجية) بالقرب من "إن أمناس" في جنوب شرق الجزائر وتم احتجاز أكثر من 800 شخص كرهائن لمدة أربعة أيام، وقتل المهاجمون 39 رهينة أجنبية، من بينهم ثلاثة مواطنين أمريكيين، ثم لاحقا عملية اختطاف واعداد الدبلوماسيين الجزائريين شمال مالي، العملية التي تبنتها حركة التوحيد والجهاد.

كما تشارك الجزائر في مبادرة الدفاع 5 + 5، التي تضم خمسة بلدان أوروبية وخمس دول شمال أفريقيا لمعالجة القضايا الأمنية في غرب البحر الأبيض المتوسط. واجتمع رئيس الوزراء الجزائري ونظيره الليبي والتونسي في يناير 2013 لتعزيز الأمن على طول حدودهما المشتركة للحد من تدفق الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة خلال الصحراء وفي منطقة الساحل.¹

زادت الجزائر من الجهود الدبلوماسية لمحاربة الإرهاب في المنطقة في عام 2014، مع الحفاظ على سياستها العسكرية غير التدخلية، كما سهلت الحوار الوطني الشامل للمجموعات والمسؤولين الماليين، والشركاء الإقليميين بالتنسيق مع الأمم المتحدة وعملت على دعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي في ليبيا. إضافة إلى دعم جهود الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل من خلال مبادرة شرطة الجوار الأوروبية وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل.²

1 تقرير مكتب مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في افريل 2014، في:

<https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2013/224823.htm>

2 المرجع السابق نفسه.

ساهم عدم الاستقرار السياسي والأمني الإقليمي في تنامي مخاطر التهديد الإرهابي للجزائر، ظهر هذا التهديد واضحاً بجلاء مع تأسيس تنظيم جند الخلافة الذي أعلن ولاءه للدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" بعد انشقاغه عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عام 2014م. يضاف إلى ذلك انتشار الأسلحة والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر والمخدرات في الساحل.

أكدت الحكومة الجزائرية أن الأمن الحدودي لا يزال يمثل أولوية قصوى للحماية من تسلل المهربين والإرهابيين من الدول المجاورة. في سبتمبر 2014م، عقد الرئيس بوتفليقة اجتماعاً للمجلس الأعلى المعني بالأمن لزيادة أمن الحدود، وتوسيع عمليات البحث لكشف وإعاقة النشاط الإرهابي، وزيادة القوات في جنوب الجزائر، وتعزيز التنسيق مع البلدان المجاورة بشأن أمن الحدود. وشملت هذه التدابير، إقامة مناطق حدودية عسكرية مغلقة، ومراكز مراقبة جديدة في الشرق، وتعزيز حماية منشآت الطاقة، ومرافق دائمة إضافية لإدارة مراقبة الحدود، وتكنولوجيات مراقبة جوية جديدة، وترقيات لنظم الاتصالات، ونشر قوات إضافية على الحدود مع تونس وليبيا ومالي وموريتانيا والمغرب. عززت أجهزة إنفاذ القانون والقوات المسلحة الجزائرية التعاون الأمني مع نظرائهم التونسيين للحد من تدفق الأسلحة. وشملت التدابير الأمنية الحدودية نقاط تفتيش مشتركة جديدة ودوريات على طول الحدود وتبادل المعلومات وبرامج التدريب والمعدات.¹

¹ تقرير مكتب مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في أفريل 2015، في:

<https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2014/239407.htm>

رفضت الحكومة الجزائرية الانضمام إلى التحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية مؤكدة على "المبدأ الأساسي" الخاص بعدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة. ومع ذلك، فقد دعمت الجزائر بفعالية الجهود المبذولة لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية بطرق أخرى، مثل تبادل المعلومات الاستخبارية، وتدريب الأئمة، وبرامج بناء القدرات مع الدول المجاورة.

لتعزيز قدرتها على التعامل بفعالية مع التحديات الأمنية داخل حدودها والدفاع عن التهديدات التي تواجه الاستقرار الإقليمي، شاركت الشرطة الجزائرية في برنامج "دعم مكافحة الإرهاب" (ATA) الأمريكي وغيرها من الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ). كما استضافت الجزائر العديد من ورش العمل التي أجريت تحت رعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF). هذه البرامج والدورات والورش التي صُممت لتعزيز قدرات التحقيق والتحري وتحسين أمن الحدود ومنع الإرهابيين أو العمليات الإرهابية وبناء قدرة الاستجابة للحوادث الخطيرة. وركز "برنامج دعم التدريب" (TAP) التابع لوزارة العدل الأمريكية على الطب الشرعي وأمن الحدود والتحقيق الجنائي وجمع الأدلة في مسرح الجريمة.

أكدت الحكومة الجزائرية استجابة "البرنامج البيت الأبيض لمكافحة التطرف العنيف" على قيمة الرقابة الحكومية للتعليم الديني، بما في ذلك تدريب الأئمة ومحتوى الصلوات وتكريم الأئمة بطريقة تعزز التسامح وتحسس الزعماء الدينيين إلى مخاطر استخدام الدين الأهداف السياسية كما تقوم بشكل مباشر بتعيين وتدريب ودفع رواتب الأئمة، إضافة إلى انشاء "مجلس أعلى للفتوى" و"مرصد" سنة 2016م، لمواجهة الأفكار المتطرفة العابرة للأوطان في صورة الوهابية والفكر الداعشي والقيم الغربية على البيئة .

كما واصلت الجزائر الجهود الدبلوماسية والوساطة القوية لتعزيز السلام والأمن الإقليميين، إذ ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر

كفاءة والأقوى فاعلية والذي يعطي الشرعية والاستدامة لمختلف الحلول المتفق عليها ضمن إطار مؤسسات العمل الإفريقي المشترك دون إقصاء أي طرف من الأطراف. ومثاله ما تمخض عنه الحوار الوطني الشامل للمجموعات المالية الإقليمية والشركاء الإقليميين من توقيع اتفاق السلام في مالي، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة، استضافت الجزائر محادثات بين الجماعات الليبية للتوصل إلى حل سياسي. كما شاركت الجزائر في العديد من منتديات الساحل الصحراوي لمناقشة سياسات التنمية والأمن وتطور الإرهاب الإقليمي وإضفاء الطابع العملي على الهيكل الأفريقي للسلم والأمن وإستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل.¹

من خلال هذه التقارير نجد أن التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والجزائر في منطقتي الصحراء والساحل الإفريقي بلغ مستويات عالية خاصة بعد 2010م، حيث صرح السكرتير المساعد في وزارة الخارجية الأمريكية المكلف بشؤون الشرق الأوسط **جيفري فلتمان** في أول زيارة له إلى الجزائر عام 2010م، بأن الجزائر صوت مهم في المنطقة، كما أشار إلى دور الجزائر المهم في الحفاظ على السلام والأمن في إفريقيا، مشيراً إلى تفهم الولايات المتحدة لحساسية الجزائر تجاه المبادرات الأمريكية الموجهة للقارة الإفريقية عموماً وشمال إفريقيا ومنطقتي الساحل والصحراء خصوصاً، ومؤكداً على احترام الإدارة الأمريكية لسيادة دول المنطقة حيث أنها ليست بوارد أن تضع نفسها في مكان هذه الدول في تسيير شؤونها الداخلية، الأمنية والإقليمية، يقول:

1 تقرير مكتب مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 2015م، في:

<https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2015/257517.htm>

"نحن ندعم الجزائر في عملياتها ضد الإرهاب وخاصة ما طرحته خلال لقاء

تمنراست.. ونحن لا ننوي أخذ مكانة الدول في إقليمها لكننا نأف من عدم

الاستقرار في هذه الدول".¹

بداية من عام 2005م، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر حوارا عسكريا مشتركا لتعزيز التبادل والتعاون والتدريبات المشتركة عبر برنامج مكافحة الإرهاب عبر الصحراء وهو برنامج تديره وزارة الخارجية الأمريكية ويهدف إلى تحسين قدرات الحكومات الإقليمية والتنسيق لمواجهة التطرف العنيف، ورغم دعم الجزائر لهذا البرنامج ومشاركتها فيه إلا أنها تفضل التعاون الثنائي المباشر مع الولايات المتحدة التي تقدر أهمية الجزائر كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مشاركة في برنامج مكافحة الإرهاب عبر الصحراء من خلال قواتها الخاصة على تدريب وتجهيز ومساعدة القوى الوطنية في حربها ضد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جنوب الجزائر وفي منطقة الساحل الإفريقي، كما تتبادل الجزائر المعلومات مع الاستخبارات الأمريكية عندما يتعلق الأمر بالإرهابيين ذوي الأصول الجزائرية، ولدعم جهود مكافحة الإرهاب أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كتنظيم عالمي، إضافة إلى مشاركة الجزائر في حوار حلف الناتو المتوسطي وفي مناورات الحلف البحرية.

سعت إدارة أوباما إلى توسيع وتعزيز العلاقات الثنائية مع الجزائر كقوة إقليمية عبر الحوار الاستراتيجي الثنائي الذي بدأ في عام 2012 م، وخلال الهجوم الإرهابي الذي وقع في يناير عام 2013 في إن

أمناس، صرحت وزيرة الخارجية كلينتون آنذاك أنه:

1 مريم براهمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة لنييل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 168.

"من الضروري للغاية توسيع نطاق تعميق تعاوننا في مكافحة الإرهاب مع

الجزائر وجميع دول المنطقة.. لقد أوضحت لرئيس الوزراء أننا على استعداد

لمواصلة تعزيز دعم مكافحة الإرهاب الذي نقدمه بالفعل."¹

ورغم أن الجزائر تتوفر على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، ولديها إنفاق عسكري ضخم، وقوات أمن تملك خبرة قتالية عالية تربو على الخمسة والعشرين عاما في مكافحة الإرهاب، ولها نفوذ في المنظمات الإقليمية والدولية من خلال تغلغلها في النسيج الاجتماعي لقبائل المنطقة باعتبارها الداعم التاريخي للطوارق، حيث كان لزاما عليها استخدام قوتها العسكرية ونفوذها السياسي لتعزيز الاستقرار الإقليمي وتنسيق الجهود الإقليمية لمحاربة الجماعات الإرهابية في منطقتي الصحراء والساحل، غير أن الموارد العسكرية التي استخدمتها الجزائر حتى الآن لا تعادل قدراتها.

تبدوا السياسة الخارجية الجزائرية ممزقة بين رغبة البلاد في الاعتراف بها كدولة إقليمية قائدة، و بين عدم قدرتها على استخدام الأدوات المؤثرة والفعالة المتاحة لها للحفاظ على الاستقرار في حديققتها الخلفية.²

وكتب جون شاندرلر، وهو ضابط سابق في التحسس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، قائلاً إنه:

1 Alexis Arief, Algeria: Current Issues, Congressional Research Service, November 18, 2013, p13.

2 أنور بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مركز كارنجي للشرق الأوسط، دراسة، 23-10-2012.

"يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعالية في العالم عندما يتعلق الأمر

بمكافحة تنظيم القاعدة. كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة".¹

كما كتب السفير الأمريكي السابق في الجزائر روبرت فورد في برقية دبلوماسية في العام 2008م:

"مجموعة من الأشخاص حادّي الطباع والمصابين بجنون الارتياب، لكن

أهميتها ضرورية في مكافحة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي."

يبرز معظم المحللين نقاط القوة الأساسية في الجزائر وأهميتها الإستراتيجية لمصير هذه المنطقة الحيوية، غير أنهم يشعرون بالإحباط بسبب المدى الذي تبدوا فيه البلاد شريكاً هشاً ومصاباً بجنون الارتياب ومبهماً، فقد رفضت الجزائر توجيه قدراتها الهجومية ضد تنظيم القاعدة خارج حدودها، وهي تبرّر تلك القرارات بالعقيدة الراسخة للدولة الجزائرية في عدم التدخل²، حتى أن المسؤولين الأمنيين الأميركيين الذين لا خلاف عندهم في ضرورة وقدرة الجزائر على أخذ زمام الزعامة الإقليمية، غير واثقين من أن البلاد مستعدة لإدارة شؤون فنائها الخلفي، حيث صوّر ضابط كبير في قيادة "أفريكوم" الجزائر كقوة إقليمية مترددة يصعب فهم تطلّعاتها وتصرفاتها لأنها تختلف وفقاً لحجم القضية، إذ يمكن أن تكون البلاد في بعض الأحيان مفيدة جداً في دعم عمليات تبادل المعلومات والمراقبة الأمريكية في منطقة الساحل، ولكنها غير متعاونة في أحيان أخرى، حيث تحجب بعض المعلومات الحيوية حول أنشطة تنظيم القاعدة

1 John Schindler, "The Ugly Truth about Algeria," The National Interest, 10 July 2012: <http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-71462>

2 Ian Black, WikiLeaks cables: Algeria goes from security joke to US ally in Maghreb,

في المغرب الإسلامي، ولا تفعل شيئاً يذكر لرصد ومراقبة خطوط الإمداد اللوجستي للجماعات المتطرفة المسلحة في منطقة الساحل.¹

يستهجن المسؤولون الجزائريون هذه الاتهامات ويرون فيها انتقاصا من التضحيات التي تقوم بها الجزائر للقيام بدورها في منطقة الساحل الإفريقي، المنطقة التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للأمن القومي الوطني بعيدا عن الإملاءات، ويؤكدون أن الجزائر قدّمت أكثر من أي بلد آخر لدعم هدف تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن يأخذ على محمل الجد تحفظاتها وقلقها من الانزلاق إلى مستنقع يمكن أن تكون له آثار كارثية على استقراره الداخلي.²

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي للتعاون.

تزرخ المنطقة المغاربية عموما بثروات كثيرة ومتنوعة طبيعية وبشرية، تتميز تونس والمغرب بأهمية قطاعي الزراعة والسياحة فيما تتميز ليبيا والجزائر بثرواتها الطاقوية حيث تشتمل الدولتان على احتياطات غازية ترايبا عن ستة آلاف مليار متر مكعب وما يزيد عن خمسة مليارات طن من الاحتياطات البترولية".³¹

ضاعف الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بالجزائر بداية من منتصف التسعينيات مع تزايد وتيرة الاكتشافات البترولية في الفترة ما بين عامي 1996-1997 ويندرج هذا ضمن الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحر الأبيض المتوسط والتي تمتد من المغرب الى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج العربي ، يقول المحلل السياسي الفرنسي بيرنارد رافينل :

1 أنور بوخرص، المرجع السابق نفسه.

2 أنور بوخرص، المرجع السابق نفسه

3 صالح الصالحي ، الاتحاد المغاربي : الإمكانيات المتاحة للإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة ، المؤتمر الدولي حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، عمان الأردن ، 20-22/09/2004 ، ص 338 .

"القضية الإستراتيجية الأمريكية الحقيقية لسنوات التسعينيات والقرن الواحد والعشرين هي التحكم في الرهانات الطاقوية ، إذ أن 50 % من احتياجات الاقتصاد الأمريكي تعتمد على البترول وهذا الاعتماد سيزداد بشكل أساسي وهو ما يتوقف على استيراداتها من المواد الأولية وبشكل خاص البترول، هذه التبعية ذات الطبيعة الإستراتيجية تستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية دراسة جيوسراتيجية شاملة للتحكم في هذه الرهانات الطاقوية، هذه الإستراتيجية تركزها جهود مؤسسات الطاقة المرتبطة بمؤسسات الاستثمار والقروض وتدعمها الحكومة الأمريكية فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بصفة أساسية وملحة في مواجهة منافسيها (أوروبا، اليابان) الذين يفتقدون بدورهم لموارد الطاقة - مراقبة المورد الطاقوي الاستراتيجي للنظام الصناعي والمنطقة المعينة لتحقيق هذا الهدف هي منطقة جنوب المتوسط.."¹

تشير الإحصائيات إلى أن نصف الاكتشافات البترولية في منطقة شمال أفريقيا قامت بها شركات أمريكية كما تمثل الجزائر سوقا استهلاكية واعدة بالنسبة للسلع والخدمات الأمريكية إضافة لما تتيحه من فرص للاستثمار في عديد المجالات كالصناعة الصيدلانية وتكنولوجيا الاتصالات والسياحة والفلاحة .

لقد ركزت الولايات المتحدة على دبلوماسية التجارة الدولية كأداة الاختراق المنطقة، حيث عملت الإدارات المتعاقبة على تأسيس شراكة أمريكية مغاربية لاستثمار الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية

1. Bernard ravenat , " l'algerie entre la france et les Etats-unis " NAQD , N12 (printemps été 1999) p 163.

وخطوط التجارة وذلك من خلال إطلاق مبادرات اقتصادية تهدف إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة ككتلة اقتصادية موحدة تعتمد على إجراء إصلاحات وإزالة الحواجز الجمركية والقانونية، مبادرات لاقت ترحيبا من دول تعتمد المنطقة المعينة ومنها الجزائر التي رأت فيها تحولا في النظرة الأمريكية للمنطقة من اعتبارها نفوذ منطقة عسكري إلى اعتبارها شريكا اقتصاديا محتملا، الأمر الذي يقتضي انخراط الولايات المتحدة في عملية تحديثية لصالح اقتصاديات المنطقة منها الاقتصاد الجزائري، يقول "ولتر راسل ميد" كبير الباحثين بمجلس العلاقات الخارجية خدمة لوس انجلس تايمز :

"من الناحية الاقتصادية فان الجزائر تبحث عن انخراط في العالم

واقصادها لا يحمل فقط اثار الحرب على الارهاب ولكنه يعاني أيضا من

عواقب سنوات من التنمية الاقتصادية الاشتراكية : بالرغم من أن احتياط

الجزائر يصل إلى 33 مليار دولار بسبب إنتاجها من الغاز والنفط يجب

عليها إجراء إصلاحات لتطوير اقتصاد حديث ، ونجاح هذه العملية

الانتقالية يجب أن يكون جزءا من الدبلوماسية الأمريكية ".¹

النفط هو المحرك للاقتصاد الجزائري، حيث توفر حوالي 69% من الإيرادات العامة، و36% من الناتج

المحلي الإجمالي، و92% من عائدات التصدير.² فالجزائر لديها عاشر أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في

العالم، وتقع سادسة عشر من حيث الاحتياطي النفطي، وهي سادس أكبر مصدر للغاز في العالم³، غير

1 ولتر راسل ميد ، جزائر بلا قيود : نظرة أمريكية لمستقبلها ، الشرق الأوسط ، الخميس 2004/04/29 ، العدد 9284 .
2 CRs calculations N13/49 based on Algerian statistics in International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, February 2013.

³ CIA World Fact book, updated October 28, 2013.

أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس مرتفعاً مثل بعض الدول الأخرى الغنية بالموارد في الشرق الأوسط نتيجة لارتفاع النسبي لعدد السكان الذي فاق الـ 38 مليون عام 2013م. وتمتلك العديد من خطوط الأنابيب التي تمد أوروبا بالغاز الطبيعي، كما وأنها تتوسع في عمليات التنقيب بما في ذلك التنقيب عن الغاز الصخري. عززت أسعار الطاقة العالمية المرتفعة خلال العقد الماضي الاحتياطي النقدي والنمو الاقتصادي، وأدت إلى طفرة البناء، وخففت معدلات البطالة إلى حد ما، وسمحت للجزائر بخفض ديونها الخارجية إلى 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم ضعيف للغاية بالمعايير العالمية.

أشاد صندوق النقد الدولي ومقره الولايات المتحدة الأمريكية باستقرار الاقتصاد الجزائري في حين أعرب عن قلقه إزاء بقاء خلق الوظائف، ومناخ الأعمال السيئ، بما في ذلك سوق عمل جامدة وحواجز أمام الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر بحسبه "من بين الأكثر تقييداً في العالم"، وملاحظة مستويات عالية من الإنفاق الاجتماعي منذ عام 2011 (مثل الدعم الحكومي والأجور العامة)، واعتماد الاقتصاد على الربح النفطي والنفقات العامة. في حين حافظت الجزائر على موقف حذر إزاء النظام المالي الدولي، معتمدة بشكل متزايد على التمويل المحلي لتمويل التنمية. يشير المنتقدون إلى غياب السوق المالي الحديث متمثلاً في نظام البورصة إضافة إلى نظام بنكي متخلف، فضلاً عن الفشل في الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يبقى تدخل الحكومة المستمر في الاقتصاد العقبة الكأداء التي تواجه الجزائر في سبيل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية التي تعتمد فيه على الدعم الأمريكي.

تعتبر الولايات المتحدة أكبر سوق للمصادر الجزائرية، ويتركز الاستثمار الأمريكي في قطاع النفط والغاز. حيث تتلقى الجزائر فوائد تجارية بموجب "نظام الأفضليات المعمم"، وفي يوليو 2001، وقعت الولايات المتحدة والجزائر اتفاقية إطار للتجارة والاستثمار. وفي عام 2007م، وقعت الجزائر والولايات المتحدة اتفاقية للتعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وإن لم تكن هناك خططاً واضحة لبناء

مفاعل نووي أمريكي في الجزائر. فيما بلغ إجمالي واردات الولايات المتحدة من الجزائر 10 مليارات دولار في عام 2012م، في حين بلغ إجمالي صادراتها 1.4 مليار دولار. على نطاق محدود، توسعت العلاقات الاقتصادية أيضا إلى ما وراء قطاع الطاقة، لتشمل الخدمات المالية والأدوية والصناعات الأخرى. ومع ذلك، يواصل المستثمرون الأمريكيون مواجهة العقبات البيروقراطية والسياسية، حيث انتقدت وزارة الخارجية القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر في عدة تقارير أصدرتها خاصة في السنوات الأخيرة مع تطبيق قاعدة 51/49 التي تبقي سيادة رأس المال الوطني على مختلف الشركات والمؤسسات، فرغم قانون النفط والغاز لعام 2005م، قلل من احتكار شركة الطاقة الحكومية، سوناطراك، وفتح القطاع للاستثمارات الخاصة والأجنبية. غير أن قانون 2006م، فرض على الشركات الدولية أن تمنح سوناطراك حصة 51٪ في أية مشاريع التنقيب الجديدة إضافة إلى مشاريع النقل ذات الصلة. وطالبت تشريعات مماثلة سنة 2010م، الأجانب الذين يفوزون بعقود إنشاءات الاستثمار في مشاريع مشتركة مع شركاء محليين، وقد أدت هذه التغييرات إلى نفور الاستثمار الأجنبي في الحملة، وفيما جادل صانع القرار الجزائري بأن وضع مثل هذه الشروط ضروري لحماية الاستثمار المحلي. قالت الخارجية الأمريكية في تقريرها العام 2012م، أن: "قوانين الاستثمار والتصريحات الصادرة عن كبار القادة تعزز انطباع الحكومة التي تحولت نحو القومية الاقتصادية"¹. ثم استدركت أوائل العام 2013م بأن: "المنافسة بالنسبة للشركات الدولية التي تفكر في الاستثمار المباشر في الجزائر قد استقر، وعلى الرغم من أن القطاع العام لا يزال يهيمن على الاقتصاد إلا أن مؤشرات التغيير إيجابية"².

1 State Department, "2012 Investment Climate Statement—Algeria," June 2012.

2 Algeria Country Commercial Guide, Algeria - Market Overview,

In: <https://www.export.gov/article?id=Algeria-Market-Overview>

تتمتع منتجات الولايات المتحدة الأمريكية ذات الجودة العالية بسمعة جيدة في السوق الجزائرية، وتعتبر الشركات الأمريكية رائدة فيما يتعلق بخدمات ما بعد البيع ونقل المعرفة. وتستمر الجزائر في استيراد كميات كبيرة من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية نتيجة لارتفاع الطلب المحلي مقارنة بتدني الإنتاج الزراعي في البلاد، وعلى الرغم من أن الحكومة بدأت في الحد من وارداتها من خلال نظام للترخيص والحصص في محاولة لدعم الإنتاج المحلي. إلا أن دولاً مثل فرنسا وإيطاليا وتركيا وإسبانيا حافظت على هيمنة الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري رئيس للجزائر في نطاق واسع من القطاعات من خلال اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005م، كما تتمتع الشركات الصينية بحضور متزايد.¹

على الرغم من هذه العقبات، فإن قاعدة الاستهلاك الكبيرة في الجزائر التي يبلغ عدد سكانها 41 مليون نسمة وثروتها النفطية تقدم لمصدري الولايات المتحدة فرص مبيعات كبيرة فيما يخص السلع الاستهلاكية، والتكنولوجيا العالية، والمعدات الطبية، وتوليد الطاقة، والزراعة، وخدمات البناء، وتشمل القطاعات الواعدة للأعمال والاستثمار في الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة ما يلي:

1- القطاع الزراعي:

يساهم القطاع الزراعي بحوالي 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (تقديرات عام 2014) ويعمل به ما لا يقل عن 14 بالمائة من السكان الجزائريين. حيث تبلغ مساحة الجزائر حوالي 8.4 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، بما يمثل حوالي 3.5 في المائة من مساحة سطحها

1 Algeria Country Commercial Guide, Algeria - Market Overview,
In: <https://www.export.gov/article?id=Algeria-Market-Overview>

الإجمالي. وتعتمد في معظمها على مياه الأمطار، يخصص حوالي 51 في المائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة للمحاصيل الحقلية، معظمها من الحبوب والبقول، وأغلبها زراعات فردية وذات نطاق صغير لا يتجاوز البضعة هكتارات لكل مزرعة.¹ ويعزى التحسن النسبي في الإنتاجية الزراعية في الجزائر في السنوات الأخيرة بشكل رئيسي إلى خطة تنمية زراعية طموحة نفذتها وزارة الفلاحة بداية من عام 2000 لتعزيز التنمية والإنتاج الزراعي. تمشيا مع هذا البرنامج، تم إعادة توجيه إستراتيجية التنمية الزراعية في أغسطس 2008 لتعكس أولويات السياسة الجديدة في العديد من المجالات

بما في ذلك تكثيف الإنتاج الزراعي، وتنشيط الموارد الطبيعية وتحسين استهلاك الموارد المائية وكذلك مبادرات سلامة الأغذية. وفيما تستورد الجزائر ما قيمته 9.33 مليار دولار من السلع الزراعية والأغذية سنوياً وتعد واحدة من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم (2.39 مليار دولار) ومنتجات الألبان (1.16 مليار دولار). يعتبر الاتحاد الأوروبي المورد الرئيسي للجزائر، حيث يمثل ما يقرب من 45 في المائة من الواردات، وتصدر الولايات المتحدة حوالي 200 مليون دولار من المواد الغذائية والزراعية إلى الجزائر. ويبلغ إجمالي الصادرات الزراعية الجزائرية للولايات المتحدة أقل من مليون دولار، خاصة التمور. وهذا على الرغم من انتهاج الدولة لسياسة زراعية التي من المفترض أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي.²

2- الرعاية الصحية:

تزايد وعي الجزائريون بشكل لافت تجاه الخدمات الطبية المتطورة، مثل جراحات العيون التصحيحية بالليزر، أشعة الأسنان البانورامية، والجراحة التجميلية، حيث غالباً ما يُنظر إلى التكنولوجيا والمنتجات

1 Algeria Country Commercial Guide, Algeria - Agricultural Sector, In:

<https://www.export.gov/article?id=Algeria-Agricultural-Sector>

2 المرجع السابق نفسه.

الأمريكية على أنها ذات جودة عالية وينصب اهتمام الأمريكيين خاصة فيما يتعلق بالمعدات واللوازم الطبية، بما في ذلك التشخيص، والصور، والمعدات المختبرية، تصميم وبناء المستشفيات والعيادات الخاصة، برامج وحلول إدارة المكاتب والمستشفيات، إضافة إلى الجراحة التجميلية منخفضة الكثافة.¹

3- الإعلام وتكنولوجيات الاتصال:

يتزايد اهتمام الجزائريين بالتكنولوجيا ونقل المعرفة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما تهتم الوزارات الحكومية بتحديث ورقمنه حفظ السجلات. لا تزال معدلات انتشار الإنترنت في المنازل أقل من 10 في المائة، لكن استخدام الإنترنت في مجال الأعمال يقدر بأكثر من 40 في المائة. قامت الجزائر بنشر وتوسيع خدمات الجيل الثالث وتستعد قريباً للانتقال إلى الجيل الرابع كما تفكر الجزائر جدياً في إنشاء شبكة ألياف بصرية في جميع أنحاء البلاد لتوفير خدمات هاتفية وإنترنت عالية الجودة وموثوقة وسريعة وفعالة من حيث التكلفة.²

4- النفط والغاز:

الجزائر هي أكبر دولة في إفريقيا والعالم العربي وتبلغ مساحتها الإجمالية 2.38 مليون كيلومتر مربع. البلد غني بالموارد الطبيعية. وهي عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، ولديها ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وهي سادس أكبر مصدر للغاز، حيث بلغ إنتاجها العام 2011م حوالي 2.9 تريليون قدم مكعبة إضافة على احتياطي غزير من الغاز الصخري يفوق الـ 700

1Alegria Country Commercial Guide, Alegria - Healthcare,
In:<https://www.export.gov/article?id=Algeria-healthcare>

2Algeria Country Commercial Guide, Algeria-Information and Communications
Technology, In:<https://www.export.gov/article?id=Algeria-Information-and-Communications-Technology>

تريليون قدم مكعبة وتقع في المرتبة الثالثة عالميا. كما تحتل المرتبة 16 في احتياطات النفط المؤكدة، لا تزال الجزائر غير مستكشفة إلى حد كبير، وهناك فرص واعدة للشركات الأجنبية لاستثمار في مشاريع تنقيب مشتركة. وتمتلك شركة النفط الوطنية المملوكة للدولة "سوناطراك"، أكبر شركة في إفريقيا¹، نحو 80 في المائة من إجمالي إنتاج المحروقات في الجزائر، بينما تمثل شركات النفط الدولية النسبة المتبقية.

5- الأشغال العمومية والبنى التحتية والموارد المائية :

عانت الجزائر طويلا من أزمة سياسية ومالية وأمنية عميقة ومدمرة لم تؤثر فقط على معظم الهياكل الأساسية القائمة ولكنها منعت أيضا على مدى عقد من الزمن تطوير مشاريع بنية تحتية جديد، ركزت الحكومة على الطرق، وأنظمة السكك الحديدية، وترقية المطارات، والإسكان العام، وبناء المستشفيات، ومعالجة المياه، والنقل، والكهرباء، وبناء السدود، وبناء الجسور، كجزء من برنامج تطوير البنية التحتية الذي تبلغ قيمته 286 مليار دولار. لم تكن الشركات الأمريكية قادرة على الاستفادة من هذه الفرص، ويرجع ذلك جزئيا إلى البيروقراطية الحكومية الجزائرية المبهمة والبطيئة، وفي جزء منه إلى المنافسة الشديدة للصين التي تمتاز بشركاتها منخفضة التكلفة وملائمة سياساتها لاقتصاديات دول المنطقة، ومع ذلك، سعت الحكومة الجزائرية مؤخرا للحصول على مساعدة من السفارة الأمريكية في جذب المزيد من الشركات الأمريكية إلى السوق.²

1 Algeria Country Commercial Guide, Algeria - Oil and Gas - Hydrocarbons, In:¹

<https://www.export.gov/article?id=Algeria-Oil-and-Gas-Hydrocarbons>

2 Algeria Country Commercial Guide, Algeria - Public Works, Infrastructure Development, and Water Resources, In:

<https://www.export.gov/article?id=Algeria-Public-Works-Infrastructure-Development-and-Water-Resources>

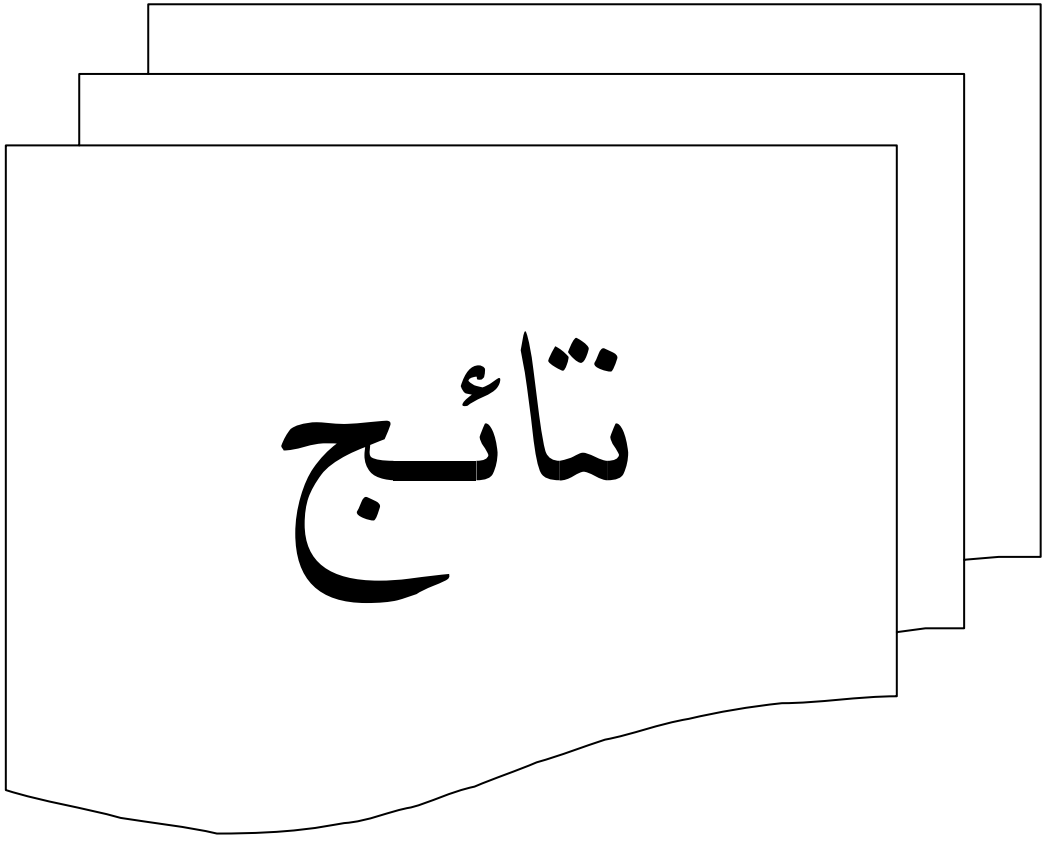
6-السلامة والأمن:

الجزائر بلد غني يواصل إعطاء الأولوية لحلول السلامة والأمن، وقد حققت الشركات الأمريكية نجاحًا كبيرًا في هذا القطاع، حيث أظهرت الجزائر على مدى السنوات الثلاثة الماضية اتجاهًا ملموسًا للحلول الأمريكية في مجالات السلامة والأمن. وتندرج الفرص في مجال السلامة والأمن في الجزائر ضمن الفئات الرئيسية التالية:

- أ/ رصد وحماية حدودها الواسعة مع جيرانها، المغرب وموريتانيا ومالي والنيجر وليبيا وتونس.
- ب/ حماية آلاف الأميال من خطوط أنابيب وحقول النفط والغاز الطبيعي والمرافق المرتبطة بها.
- ج/ حماية المباني الحكومية والبنية التحتية ونقاط الدخول الرئيسية إلى البلد مثل المطارات والموانئ البحرية.
- د/ تكنولوجيات المراقبة والاعتراض لحماية الوكالات الحكومية الجزائرية.¹

1 Algeria Country Commercial Guide, Algeria - Safety and SecurityIn:

<https://www.export.gov/article?id=Algeria-Safety-and-Security>



نتائج :

لم تعد دراسة السياسة الخارجية الأمريكية وفهمها مجرد معرفة ودراسة، إنما باتت ضرورة، تفرضها آثار هيمنتها على العالم، وثقل تأثيرها في المجريات والأحداث على الساحة الدولية، خاصة في المسائل المتعلقة بقضايا الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي، وتشجيع نماذج الحكم الديمقراطي، وإظهار احترام المنظومة الدولية لحقوق الإنسان في العالم. كما تميّزت السياسة الخارجية الأمريكية بتبنيها قضايا الأمن في العالم، خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر، من خلال دعم الجهود الإقليمية والدولية، حينما يكون ذلك ملائماً، وتستند هذه الإستراتيجية على الاعتقاد بأنّ الوجود العسكري الأمريكي المتقدم ما زال هو المحدد الأول للسياسة الخارجية الأمريكية أمام المنافسين الجدد من القوى الكبرى.

لم تكن منطقتا الساحل الإفريقي والصحراء تمتعان بمكانة مهمّة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، غير أنّ التحديات التي رافقت عالم ما بعد سقوط المعسكر الشيوعي أظهرتهما بوصفهما منطقتان منتجتان للأزمات، من فقر، وتخلف، وعدم استقرار سياسي، وغياب تنمية حقيقية، وفشل الدولة الحديثة، حيث استشعرت الإدارة الأمريكية هذه المخاطر على أمنها القومي عندما تعرضت سفاراتها في كلٍّ من كينيا وتنزانيا في عام 1998م لهجمات إرهابية من تنظيم القاعدة، وسيستمر هذا الانشغال الأمني بخصوص المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

إضافة الى ذلك، فإن تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية ومنطقة الساحل مرده إلى كونها مصدراً مهماً للموارد الطبيعية، حيث تعد منجماً هائلاً يحتضن ثروات لا تنضب فضلاً عن مختلف المعادن الثمينة من ذهب وماس ويورانيوم وفوسفات أصبحت إفريقيا تحتل موقعاً مهماً في خريطة إنتاج النفط العالمي، ويتمركز النفط في إفريقيا بشكل أساسي في منطقتي غرب إفريقيا ومنطقة البحيرات

العظمى، بالإضافة إلى شمال إفريقيا، وهذه المناطق بحاجة إلى تأمين خطوط الإمداد ضد مخاطر لا تنفك تتجدد وتتعاظم خاصة مع انفلات الحدود وفشل الدول وانتشار الأسلحة وتحالف الجريمة المنظمة مع الإرهاب الدولي يضاف إلى ذلك ضعف المؤسسات أو غيابها تماما نتيجة الطبيعة القبلية لأغلب المجتمعات الإفريقية.

تقوم الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء على مرتكزين اثنين: القوة الصلبة التي تبنى أساسا على القوة المادية العسكرية خاصة الجيش الأمريكي إضافة إلى قوات الدول الغربية المتحالفة مع الولايات المتحدة وبالتعاون مع القوى الإقليمية والمرتكز الثاني يتمثل في القوة الناعمة التي تعتمد على الأبعاد الاقتصادية والثقافية، و تركز القوة الناعمة لدولة ما على ثلاثة موارد، هي: ثقافته والتي تتمثل في العناصر الثقافية القادرة على اجتذاب أفراد وشعوب الدول الأخرى، وقيمها السياسية وسياساته الخارجية إذا كانت مشروعة وذات أهداف إنسانية. وعمدت الولايات المتحدة أيضا إلى الموازنة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة أو ما يسمى بالقوة الذكية التي تستند إلى قاعدة من الموارد وإلى مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة، بحيث تشكل إطارا مناسباً لمواجهة تهديدات اليوم غير التقليدية.

صاغت الولايات المتحدة جملة من المبادرات الأمنية من أجل تأمين مصالحها الاقتصادية، مركزة في ذلك على العلاقات الثنائية والتعددية، من خلال التنسيق الأمني والعسكري مع دول المنطقة التي تواجه الكثير من التحديات الأمنية، على غرار نشاطات الجريمة المنظمة المتنامية والإرهاب الدولي، والهجرة غير النظامية ولعل أهم هذه المبادرات، مبادرة بان-ساحل والتي سعت إلى إنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب العالمي، وهي مبادرة موجهة لتكوين وتدريب جيوش المنطقة، تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب ومنع اتخاذ أراضيها كقواعد خلفية له .

إضافة الى مبادرة الشراكة ما أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، التي أطلقت عام 2005م وتعتبر امتدادا لمبادرة بان ساحل مع توسيع نطاقها ليشمل دول المغرب العربي، استراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات، تهدف الى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات، الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة، وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول وأمريكا بحسب تقرير الخارجية الأمريكية لسنة 2006م.

غير أن تفاقم التحديات الأمنية المختلفة في المنطقة أظهر محدودية هذه المبادرات ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى إطلاق مشروع القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا أفريكوم، بداية من سنة 2007م، القيادة تهدف الى تقوية التعاون من أجل تحقيق الأمن في إفريقيا، وخلق فرص جديدة للشراكة معها في ما يتعلق بتحقيق السلام والأمن في المنطقة وكذا نشر الديمقراطية، والسعي الى رفع مستويات التنمية والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، ورفع قدرات هذه الدول في ما يتعلق بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة وتهريب المخدرات وغيرها، كما جاء في تصريح الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن.

يرى عديد الباحثين أن التهديدات الأمنية في منطقتي الساحل والصحراء والمخاوف من تأثير هذه التهديدات على الأمن القومي الأمريكي ليست هي الدافع الوحيد وراء الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة بقدر ما هو الخوف من تأثيرات هذه التهديدات على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة وما جاورها خصوصا منطقة خليج غانا التي تعتبر محل منافسة شديدة من طرف كل من الصين وفرنسا.

اتسمت العلاقات الأمريكية الجزائرية في المرحلة السابقة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر بالارتباك والتردد والانسحاب لصالح النفوذ الفرنسي كما امتازت بكثير من التناقض الذي يرجع في كثير من

تفاصيله إلى البراغمة التي تميز السياسة الخارجية الأمريكية والتي تهدف إلى افتكاف مزيد المصالح الإستراتيجية على المستويين السياسي والاقتصادي في المنطقة حيث يمكننا رصد هذا التناقض والتزدد في ثلاثة مراحل مهمة، الأولى خلال الثورة التحريرية فرغم تماهي الخارجية الأمريكية مع السياسات الفرنسية خاصة الديغولية منها في الجزائر ودعمها دبلوماسيا وعسكريا إلا أنها تحفظت على جرائم فرنسا إلى درجة اتهام الفرنسيين لها بالوقوف وراء الثورة الجزائرية وتمثل مرحلة حكم الرئيس بن بلة أكثر مرحلة جسدت التردد الأمريكي تجاه الجزائر حيث لم تتمكن من استثمار إعجاب الرئيس بالنموذج الأمريكي وميله إلى الانفتاح على الغرب في بعث حوار أمريكي جزائري مبكر يصب في مصلحة البلدين كما عانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر سنوات الأزمة الأمنية ارتباكا بينا فرغم تنديدها بتوقيف المسار الديمقراطي مع بداية التسعينات إلا أنها عبرت عن رفضها استخدام جماعات دينية لمبدأ ديمقراطي في سبيل التحقيق غايات "غير ديمقراطية"، وبينما تعرب عن قلقها من تقارير استخباراتية وإعلامية تشير إلى تورط الجيش في مجازر إبادة جماعية ترسل رسائل الدعم للرئيس زروال وقادة مؤسسته العسكرية.

تستمد الجزائر أهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من جملة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والأمنية ، فبالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي كبوابة الإفريقية خاصة منطقة الساحل الإفريقي التي تمثل إحدى القواعد الخلفية للإرهاب الدولي فهي تعتبر إحدى أغنى الدول بالثروات الطبيعية الطاقوية والمعدنية، كما إن تربها على مساحة شاسعة كأكبر بلد أفريقي يؤهلها إلى أن تسيطر على عديد الخطوط التجارية خاصة مع توفرها على سواحل تمتد على مسافة أكثر من ألفين ومئتين كيلومتر ، ورغم انخفاض مستوى التعاون الأمريكي الجزائري في المجال الاقتصادي خارج المحروقات إلا أنها يمكن أن تمثل سوقا واعدة للمنتجات الأمريكية.

عرفت مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تحولات عميقة في العلاقات الدولية حيث أعادت هذه الأحداث إحياء فرضيات صدام الحضارات فيما أهالت التراب على مقولات نهاية التاريخ، ورغم ما فيما قد يتبادر من أن هذه الهجمات قد أحدثت زلزالا في السياسة الخارجية الأمريكية الى أن الأمر لم يكن كذلك في الواقع ، فليس لهذه الأحداث إلا أنها أعادت ترتيب سلم أولويات الولاية المتحدة الأمريكية وتوجهات سياستها الخارجية في ظل حكم المحافظين الجدد من الجمهوريين حيث أصبحت الحرب على الإرهاب في قمة أولوياتها بعد ما كانت قد تراجعت لصالح قضايا التحول الديمقراطي والتعاون الاقتصادي على عهد حكم الديمقراطيين في فترتي الرئيس كلنتون ، ومع امتلاك الجزائر لخبرة متطاولة في مجال مكافحة الإرهاب لم يكن في وسع الولايات المتحدة الأمريكية تجاهل ما كان ليمثل تحالفا استراتيجيا في حربها على الإرهاب ولم يعد الاهتمام الأمريكي بالجزائر مقتصرًا على التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة وإمدادات النفط حيث اتضح مع الوقت أنه يمكن الاعتماد على الجزائر كشريك استراتيجي في كثير من القضايا التي تمم السياسة الخارجية الأمريكية .

انتهجت الجزائر سياسة انفتاحيه على الولايات المتحدة والدول الغربية، كما كانت الجزائر أول من حذر من الصفة العابرة للأوطان لظاهرة الإرهاب، في جميع المنابر والمناسبات الدولية، من بينها المنتدى العالمي ضد الإرهاب، و مجموعة العمل حول تعزيز القدرات على مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل علاوة على تقديمها دعما لوجستيا لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي .

بلغ التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والجزائر في منطقتي الصحراء والساحل الإفريقي مستويات عالية خاصة بعد 2010م، وترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن الجزائر صوت مهم في المنطقة، وتمتع بدور شديد التأثير في الحفاظ على السلام والأمن في افريقيا، ولطالما أكدت الولايات المتحدة تفهمها لحساسية الجزائر تجاه المبادرات الأمريكية الموجهة للقارة الإفريقية عموما وشمال افريقيا ومنطقتي الساحل.

وفيما واصلت الجزائر دعمها القوي لجهود الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب وأظهرت دعمها الشامل للحرب العالمية على الإرهاب حرصت على التأكيد على أن دعم الجهود الدبلوماسية والوساطة القوية لتعزيز السلام والأمن الإقليميين، من خلال التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية لجميع المشاكل المطروحة في إفريقيا والذي يعطي الشرعية والاستدامة لمختلف الحلول المتفق عليها ضمن إطار مؤسسات العمل الإفريقي المشترك دون إقصاء أي طرف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المراجع باللغة العربية :

-الكتب :

1- أمين البار ومنير البسكري ، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، 2014 .

2 - السيد ولد أباه ، عالم مابعد 11/09/2001 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت .

3- العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010/2011.

25- أليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية.

20- باراك أوباما ، أحلام من أبي قصة عرق وارث ، ترجمة هبة نجيب السيد مغربي وإيمان عبد الغني ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2011 .

23- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، دار النفائس، بيروت.

28- حافظ علوان حمادي ، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان، 2001.

24- جوزف. ناي الابن القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي، العبيكان 2004.

30- سلام علي أحمد المشهداني ، صنع القرار السياسة الخارجية الأمريكية ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك .

31- سمير أحمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، دار الزهران للنش والتوزيع ، عمان ، 2008

32- سمير مرقص ، الامبراطورية الأمريكية : ثلاثة الثروة ، الدين ، القوة ، من الحرب الاهلية الى ما بعد سبتمبر ، مكتبة الشؤون الدولية ، القاهرة ، 2003.

11- شاهر اسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2009.

12- صالح الصالح ، الاتحاد المغاربي : الإمكانيات المتاحة للإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة ، المؤتمر الدولي حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، عمان الأردن ، 2004/09/22.

13- عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث ، دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، الجزائر ، قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007.

15- عبد الفتاح حسن أبو عليه ، تاريخ الأمريكيين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1987

16- علي السلمي ، العلوم السلوكية في التطبيق الاداري ، دار المعارف ، القاهرة ، 1971.

17- فرحات جمال ، السياسة الأمريكية في الجزائر : التحولات الكبرى 1962-1989 ، دار الريحانة للكتاب ، الجزائر

- 18- كينت تومبيسون ، نظريات السياسة الخارجية ومعظلاتها، بيروت، مؤسسة فرانكين ، 1996.
- 19- لاري الويتز ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة جابر سعيد عوض ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، 1996.
- 21- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1977.
- 22- محمد عارف زكاء الله ، الدين والسياسة في أمريكا : صعود المسيحيين الانجيليين وأثرهم ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، تونس ، 2007.
- 26- بوحوش عمار- الذنبيات محمد محمود : منهج البحث العلمي، عمان، الأردن مكتبة المنار، 1989.
- 27- جوزف ناي ، مفارقة القوة الأمريكية ، تعريب محمد توفيق البجيرمي ، العبيكان ، الرياض، 2003.
- 29- دوجلاس.ج.فايث ، الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب ، تعريب سامي بعقليني ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، 2010.

المذكرات :

- 1- أسماء رسولي، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.
- 2- اميمة جعفر ، السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد 09/11 ، دراسة حالة التدخل الأمريكي في افغانستان ، ماجستير في العلاقة الدولية ، الخرطوم ، ماي 2005.

- 3- اياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016.
- 4- ايناس شيباني ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارتي جورج بوش الأب والابن ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة ، 2010/2009.
- 5- بن دياب أبركان أميرة ولعور سهيلة ، البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، قلمة ، 2014/2013.
- 6- حشود نور الدين ، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2005.
- 7- حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2014.
- 8- عطري الميلود ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2008/2007.
- 9- فايزة بن الشيخ، دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2014.

10- لمياه مخلوفي ، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 2001/09/11 ، مذكرة
الماستر ، جامعة الجزائر ، 2001.

11- مريم براهيمى، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة
المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

12- معمر العايب مناصرية ، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962 ،
أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر 2008/2009 ، جامعة أوبكر بلقايد.

المراكز :

1- أنور بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مركز كارنجي للشرق الأوسط، 2012-10-23.

2- بوحنية قوي ، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي ، مركز الجزيرة
للدراستات ، 2012/07/03.

3- حفيان عبد الوهاب، عوامل ومنطق اللأمن في منطقة الساحل، الواقع والمستقبل، المركز الديمقراطي
العربي، 2017-05-30.

4- دونالد أ.آبلسون ، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، مركز الكاشف
للدراستات الاستراتيجية ، مارس 2007 .

5- عصام عبد الشافي ، الأصول الدينية للسياسة الخارجية الامريكية ، مركز الروابط للبحوث
والدراسات الاستراتيجية

6- فراس المهدي ، البعد الديني في السياسة الخارجية ، أمريكا نموذجاً ، المعهد العربي للشؤون الدولية والديبلوماسية ، سوريا ، جوان 2009 .

7- فواز جرحس ، أسس ومركزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، 2013/01/31 .

8- مروان بشارة ، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي ، سياسات عربية ، العدد الأول، 2013/3

المقالات والمجلات:

1- أميرة محمد عبد الحليم، نذر الانهيار: تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء، السياسة الدولية، 2013/12.

2- جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية عدد 19 / 2014.

3- حميد عبد القادر ، بن بلة كان مصدر قلق للأمريكيين ، الخبر ، 2011/01/12.

4- خالد حنفي على، النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، عدد 164/2006.

5- خيربي عبد الرزاق جاسم، قاعدة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة افريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21/2009.

6- عبد الحليم بن مشري، ماهية المحجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، عدد 7/2011.

7-لحسن الحسناوي: التنافس الدولي في إفريقيا:الأهداف.. والوسائل، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 2011/29.

8- مايكل سينغ ، التناقض في السياسة الخارجية للرئيس أوباما.

9- وولتر راسل ميد ، جزائر بلا قيود : نظرة أمريكية لمستقبلها ، الشرق الأوسط ، الخميس 2004/04/29.

التقارير :

10- تقرير مكتب مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 2015م.

1-التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2006-2007 القاهرة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2007.

2- تقرير مكتب التحليل الاقتصادي التابع لدائرة التجارة الدولية في وزارة التجارة الأمريكية، 2017.

3-تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية في 27 أبريل 2005م.

4-تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 28 أبريل 2006م.

5-تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 30 أبريل 2007م.

6- تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 18 أوت 2011م.

7- تقرير مكتب منسق مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في 31 جويلية 2012م.

8- تقرير مكتب مكافحة الإرهاب الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في افريل 2014م.

9- تقرير مكتب مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الصادر عن الخارجية الأمريكية الصادر في افريل 2015م.

- المقالات والدراسات

- محمد ماضي، مواجهة تنظيمات الإرهاب في الساحل "تستدعي استراتيجية أعمق"، 26-03-2014،

https://www.swissinfo.ch/ara/_مواجهة-الكبرى-الصحراء-الجنوب-آمن-ملاذ-آمن-جنوب-الصحراء-الكبرى-مواجهة-

[38186692/-تنظيمات-الإرهاب-في-الساحل--تستدعي-استراتيجية-أعمق-](https://www.swissinfo.ch/ara/_مواجهة-الكبرى-الصحراء-الجنوب-آمن-ملاذ-آمن-جنوب-الصحراء-الكبرى-مواجهة-38186692/)

- يحيى اليحياوي، أوباما وأطروحة "القوة الذكية"، الجزيرة نت. <https://goo.gl/SctjFM>

-عربي بومدين، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، تقدير موقف،

<http://www.qiraatafrican.com/home/new/-الساحل-الإفريقي-ضمن-الهندسة->

[#sthash.5PzMuREI.QohLC9qP.dpbs](https://www.qiraatafrican.com/home/new/-الساحل-الإفريقي-ضمن-الهندسة-#sthash.5PzMuREI.QohLC9qP.dpbs)

- ركس تلسون، العلاقات / <https://eg.usembassy.gov/ar/apr030618/>

الأمريكية الأفريقية

- مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: <https://www.academia.edu>

صراعات قديمة وتحديات جديدة،

- عصام عبد الشافي، معضلة مزممة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل

والصحراء. <https://platform.almanhal.com/Files/2/58419>

المراجع باللغة الفرنسية :

1- Algeria Country Commercial Guide, Algeria – Agricultural

Sector, In: [https://www.export.gov/article?id=Algebra-](https://www.export.gov/article?id=Algebra-Agricultural-Sector)

[Agricultural-Sector](https://www.export.gov/article?id=Algebra-Agricultural-Sector)

2- Algeria Country Commercial Guide, Algeria – Market

Overview, In: [https://www.export.gov/article?id=Algebra-](https://www.export.gov/article?id=Algebra-Market-Overview)

[Market-Overview](https://www.export.gov/article?id=Algebra-Market-Overview)

3- Algeria Country Commercial Guide, Algeria – Oil and Gas –

Hydrocarbons, In: [https://www.export.gov/article?id=Algebra-](https://www.export.gov/article?id=Algebra-Oil-and-Gas-Hydrocarbons)

[Oil-and-Gas-Hydrocarbons](https://www.export.gov/article?id=Algebra-Oil-and-Gas-Hydrocarbons)

4- Algeria Country Commercial Guide, Algeria – Public Works, Infrastructure Development, and Water Resources, In:

<https://www.export.gov/article?id=Algeria-Public-Works-Infrastructure-Development-and-Water-Resources>

5- Algeria Country Commercial Guide, Algeria–Information and Communications Technology,

<https://www.export.gov/article?id=Algeria-Information-and-Communications-Technology>

6–Algeria Country Commercial Guide, Algeria – Safety and Security

<https://www.export.gov/article?id=Algeria-Safety-and-Security>

7–Algeria Country Commercial Guide, Algeria – Healthcare,

<https://www.export.gov/article?id=Algeria-healthcare>

8–Alexis Arieff, Algeria: Current Issues, Congressional Research Service, February 22, 2011.

9–Alexis Arieff, Algeria: Current Issues, Congressional Research Service, November 18, 2013.

- 10- Anthony Sampson, La foire aux armes , p119.6
- 11- Bernard Ravenat , " L'algerie entre la france et les Etats-unis " NAQD,N12(printemps- été 1999) p 163.
- 12- Christine Lagarde, Managing Director of the IMF,
"Realizing the Aspirations of All Algerians," March 14,
2013.<http://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp031413>
- 13-CIA World Fact book, updated October 28, 2013.9
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html>
- 14- CRs calculations N13/49 based on Algerian statistics in International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, February 2013.
- 15- Jean maurise herman , pour les besoins de leur politique arab, les américains present la france de prendre contacte avec le FLN, liberation france, 19/04/1958.
- 16- John Schindler, "The Ugly Truth about Algeria," The National Interest, 10 July 2012:

<http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-71462>

17- Jean François Daguzan. La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'aventure? Politique étrangère Right mills, L'Elite du pouvoir , p315.

18- Kurt.J, How foreign policy is made new york , 1999 , p12.14

19- State Department, “2013 Investment Climate Statement Algeria,” February 2013.

20- Ian Black, WikiLeaks cables: Algeria goes from security joke to US ally in Maghreb,

<http://www.guardian.co.uk/world/2010/dec/06/wikileaks-cables-algeria-security-maghreb>

21- The White House, The National Security Strategy of the United States of America, March

2006. <https://www.state.gov/documents/organization/64884.pdf>

22- State Department, “2012 Investment Climate Statement Algeria,” June 2012.

23-The White House, The National Security Strategy of the United States of America, September 2002.

<http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf>

أ.....: مقدمة

الفصل الأول : السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

الأطر الفكرية والمؤسسية والنسقية

المبحث الأول : الاطار الفكري للسياسة الخارجية الأمريكية 5

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الأمريكية 5

المطلب الثاني : مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها 12

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للسياسة الخارجية الأمريكية 15

المطلب الأول : مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية 15

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

الأمريكية..... 20

المبحث الثالث: الاطار النسقي للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 9/11 25

المطلب الأول : أولويات السياسة الخارجية الأمريكية..... 25

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية بين بوش الابن وأوباما 28

الفصل الثاني : الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي بعد أحداث

الحادي عشر من سبتمبر

المبحث الأول: مظاهر الإستراتيجية الأمريكية فيمنطقة الساحل الإفريقي 33

المطلب الأول: أسس الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي... 33

المطلب الثاني: آليات ووسائل الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.....	39
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل.....	45
المطلب الأول: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي.....	46
المطلب الثاني: التهديدات التي تواجه الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الأفريقي.....	53
الفصل الثالث : العلاقات الأمريكية الجزائرية في ظل التحديات الجديدة في منطقة الساحل	
المبحث الأول : السياق التطوري للعلاقات الأمريكية الجزائرية.....	60
المطلب الأول : العلاقات الأمريكية الجزائرية ما بين 1958-1962.....	60
المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية الجزائرية ما بين 1962-2001.....	64
المبحث الثاني: مستويات التعاون الأمريكي الجزائري في ظل استراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل.....	69
المطلب الأول : المستوى الجيوسياسي والأمني للتعاون .	69
المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي للتعاون.....	83
نتائج :	93
قائمة المصادر والمراجع:	101

